Ligue des Droits
De la Femme Libanaise

لجنة
حقوق المرأة اللبنانية

الأمية تحاصر نساء لبنان وشاباته

أسباب الأمية وغياب دور الدولة

دراسة ميدانية

إعداد: د. ماري ناصيف – الدبس

بيروت
أيلول ٢٠٠٥

بدعم من مؤسسة أوكسفام – كيبيك
الوكالة الكندية للتنمية الاجتماعية

مقدمة

غالباً ما يربط اسم لبنان بالأحرف الأبجدية التي صدّرها الفينيقيون من على شواطئ جبيل (بيبلوس) إلى العالم القديم. وغالباً ما يحلو للبنانيين أن يعطوا لوطنهم صفة " بلد الإشعاع والنور " للدلالة على الدور الكبير، القديم والمتجدد، الذي لعبه اللبنانيون في مجال العلم والثقافة : فلبنان القديم معروف بعلمائه، عموماً، ومدرسة الحقوق في بيروت؛ وكذلك لبنان الحديث الذي يضم الاف المدارس والثانويات الرسمية والخاصة، المنتشرة حتى في القرى والدساكر النائية. وفي لبنان، كذلك، مئات المدارس والمعاهد المهنية والتقنية، إضافة إلى عشرات الجامعات ومعاهد التعليم العالي التي تكاد فروعها تغطي مساحة الوطن...

في هذه المدارس والثانويات والمعاهد والجامعات ينهل مئات الألوف من التلامذة والطلاب اللبنانيين (وغير اللبنانيين) العلم والمعرفة. ويتخرج منهم سنوياً المئات، بتفوق ملحوظ، في الاختصاصات والتقنيات المتطورة في عوالم الاقتصاد والمال، والإدارة، والالكترونيك، والطب، والهندسة، والعلوم العامة والإنسانية ... الخ.

وفي لبنان، أيضاً، إنتاج علمي وأدبي فائق الغنى. وفيه، أيضاً وأيضاً، عشرات دور النشر الناجحة التي تصدر الألوف المؤلفة من نسخ الكتب والمجلات – عدا عن الصحف اليومية – وتقيم المعارض السنوية للتعريف بجديد إنتاجها؛ هذا، عدا عن مشاركة اغلبية هذه الدور في المعارض العربية، وحتى الأوروبية، للكتب.

في ظل هذا الوضع المتقدم، بل وبالتعارض معه، نجد أن آفة الأمية لا تزال منتشرة، بما في ذلك بين فئة المراهقين والمراهقات وحتى الأطفال. فبعض الدراسات والإحصاءات المتداولة دقت وتدق ناقوس الخطر في آذاننا جميعاً، مسؤولين وأحزاباً سياسية وتجمعات نسائية وأهلية. فهي تنذرنا بعودة معدلات الأمية إلى الارتفاع بين الرجال؛ وخاصة بين النساء، حيث بلغ معدل الأميات وبعض أشباه الأميات ٢٤٪ ؛ أي أن ٢٤٪ من مجموع نساء لبنان عاجزات عن القراءة والكتابة في وقت تدل فيه إحصاءات أخرى على الكفاءات الكبيرة التي برزت لدى اللبنانيات اللواتي أفسح في المجال أمامهن للتعلم، وكذلك على المنافسة التي بدأت تشكلها المرأة اللبنانية داخل مهن كانت، لبضع سنوات خلت، حكراً على الرجال.

هذا الواقع المتناقض وتلك الأرقام تضعنا أمام ضرورة إعلاء الصوت حول مسؤولية الدولة في عدم رعاية ابنائها عموماً، وبناتها على وجه التحديد، بل حول تقصير أجهزتها الرقابية في ملاحقة تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطات السياسية في مجال التعليم. وفي مقدمة هذه القوانين قانون إلزامية التعليم ومجانيته حتى نهاية "المرحلة الابتدائية على الأقل " التي أقرتها وثيقة الوفاق الوطني ... إضافة إلى

تقصير كل مجالس النواب المنتخبة منذ العام ١٩٩٢ في ملاحقة تنفيذ ما جاء في هذه الوثيقة[١] التي أشرنا إليها والتي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من دستور البلاد.

د. ماري ناصيف – الدبس

بيروت، أوائل آب ٢٠٠٥

(١) - وثيقة الوفاق الوطني (١٩٨٩) / منشورات مجلس النواب، ص. ١٤-١٥. مراجعة نص الفقرة "هـ" في الملحق رقم (١) لهذه الدراسة.

شكر

تم تأمين القاعدة المعلوماتية المطلوبة عبر استمارة ملأها فريق مؤلف من خمس شابات هن : رنا سلوم، صمود قطيش، رنا القادري، فادية منذر، سهير علاء الدين.

ونحن، إذ نشكر جهودهن وجهود فرع لجنة حقوق المرأة في الضاحية الجنوبية، نود، كذلك، أن نتقدم بالشكر من الأستاذات اللواتي يشرفن على دورات محو الأمية، منى قرفلي وبديعة شديد ومنال مرتضى، ومن رئيسة لجنة حقوق المرأة اللبنانية، ليندا مطر، وأعضاء المكتب التنفيذي للجنة، وبالتحديد أمل صفدي وزينة فرح، إضافة إلى غادة قاسم، والمحامية لينا قازان، والمهندس كمال الشامي الذي وضع البرنامج المعلوماتي لاستخلاص النتائج.

أخيراً نود تقديم الشكر إلى أوكسفام – كيبيك، وبالأخص فرانسين وجوليا وهمسة، وكل من ساعد في تحقيق الدراسة والأهداف المتوخاة من ورائها.

المحتوى والمنهجية

هذه الدراسة الميدانية تحمل عنوان "الأمية تحاصر نساء لبنان وشاباته / أسباب الأمية وغياب دور الدولة". وقد أعدت، بدعم من مؤسسة أوكسفام- كيبيك، بناء على طلب لجنة حقوق المرأة اللبنانية التي سبق لها أن عملت، منذ أوائل السبعينات وحتى بدايات الحرب الأهلية في العام ١٩٧٦، على مواجهة الأمية بين النساء والفتيات خصوصاً، عبر إقامة مدرسة لهذه الغاية تخرجت منها العديدات؛ من بينهن نساء تابعن دراستهن في مدارس ليلية وحصلن على شهادات أهلتهن تأمين مهنة أو تطوير مواقعهن في العمل.

الهدف العام من هذه الدراسة مزدوج :

- فهي، من جهة، تسعى لتأمين معلومات جديدة حول الأسباب التي جعلت العديد من النساء يتركن المدرسة أو لا يرتدنها أصلاً.

- وهي، من جهة ثانية، تؤشر إلى اللواتي لا زلن يسعين إلى التعلم للخروج من سجن الجهل والعوز، والانطلاق نحو تحسين الظروف الشخصية (الاقتصادية على وجه التحديد) لمجموعة من النساء، إضافة إلى ظروفهن الأسرية.

وقد اعتمدنا من أجل إجراء دراستنا الميدانية منطقة الضاحية الجنوبية لبيروت، أي تلك التي تشمل الشياح والغبيري وبرج البراجنة وصولاً إلى مشارف الشويفات والحدث، وبالتحديد أحياء بعجور، فرحات، الرمل العالي وحي السلم . وهي مناطق تضم، بالإضافة إلى السكان الأصليين، عدداً كبيراً من العائلات النازحة، قديماً (منذ الخمسينات) أو حديثاً (منذ أواخر السبعينات)، من الجنوب والبقاع إلى العاصمة طلباً للعمل وسعياً وراء الرزق، دون أن ننسى، بالطبع، عامل التهجير القسري لأسباب غير تلك المتعلقة بالوضع الاقتصادي، نذكر منها : الحرب الأهلية والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة قبل التحرير في العام ٢٠٠٠، وبالتحديد في الأعوام ١٩٧٨، ١٩٨٢ و ١٩٩٦.

أولاً - المحتوى

ويشمل الأهداف المحددة التي وضعت الاستمارة على أساسها باتجاه يلبي توضيح الهدف العام المشار إليه سابقاً.

هذه الأهداف المحددة هي :

ألف - تحديد الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي أدت بالنساء والفتيات اللواتي تم الاتصال بهن إلى عدم دخول المدرسة أو إلى تركها باكراً.

باء - معرفة إذا ما كانت النساء والفتيات قد أرغمن على البقاء أسيرات للأمية أم لا، وإذا كن يشعرن بضرورة التعلم ويرغبن في ذلك؛ أي، بمعنى آخر، ما هو الدور الذي لعبته السلطة الأبوية (أو العائلية

بوجه عام) في عدم توفير الفرصة لهن لارتياد المدرسة، وكذلك ما هو موقفهن عموماً تجاه السلطة المانعة.

جيم - تحديد السلبيات التي نجمت عن عدم تعلم هؤلاء النساء اللواتي تم الاتصال بهن، إن في مجال العمل أم في المنزل أم كذلك في التعاطي العام مع الوضع الاجتماعي المحيط . وبالمقابل رؤية منطلقاتهن بالنسبة للإيجابيات المتوخاة من متابعة دورات محو الأمية، إن في مجال العمل (بالنسبة للعاملات) أم، كذلك، لمساعدة الأولاد أو للاطلاع والثقافة الذاتية...

دال - انطلاقاً مما تقدم، الاطلاع على رأي النساء الأميات في دور الدولة وواجباتها تجاه مواطناتها، ومواطنيها بشكل عام، في مجال التعليم الذي يكفله الدستور كأحد الحقوق الأساسية وكذلك في مجال ملاحقة تنفيذ القوانين ومقاضاة الأهل الذين يتوانون أو يتمنعون عن إرسال أولادهم إلى المدارس، بما يعني ذلك إمكانية التحرك للمطالبة بتطبيق الدستور، أولاً، والقوانين المتعلقة بالتعليم الإلزامي؛ وبما يعني كذلك إدخال مسألة محو الأمية ضمن خطة " النهوض التربوي " التي أقرت في العام ١٩٩٤ والتي تطبق اليوم في جميع الأراضي اللبنانية. .

هاء - معرفة التأثيرات الناجمة عن عدم دخول المدرسة وانعكاس ذلك على تمسك النساء المستفتيات بتعليم بناتهن، بما في ذلك دعم وصولهن إلى المستوى الجامعي.

واو - الإطلاع على موقف النساء المستفتيات تجاه الانخراط في الجمعيات النسائية وما إذا كن يرين في هذه الجمعيات أدوات جدية

وفعالة لرفع الظلم الاجتماعي عنهن وللتحرك من أجل حث الدولة على وضع القوانين والمراسيم التنفيذية الآيلة إلى إلغاء الأمية من لبنان.

ثانياً - المنهجية

انطلاقاً من هذه الأهداف المطروحة، وكوننا (كما أشرنا سابقاً) اعتمدنا أربعة أحياء في الضاحية الجنوبية، اتفقنا على توزيع ٣٠٠ استمارة مقسمة على الأحياء الأربعة بالتساوي (أي ٧٥ استمارة لكل حي).

وقد جرى ملء الاستمارات بصورة عشوائية، أي أن العينة التي كانت في أساس دراستنا لم تستند إلى فئة عمرية محددة أو إلى الوضع العائلي أو الاجتماعي للنساء. فقد قام فريق العمل بالدخول عشوائياً إلى المنازل والسؤال عن وجود امرأة "أمية" لا يتجاوز عمرها الـ ٣٩ عاماً ولا يقل عن ١٨ عاماً. وتبين أن في أغلبية المنازل التي تم الدخول إليها نساء أميات أو شبه أميات؛ منهن من رفضن ملء الاستمارة، خوفاً من الزوج أو العائلة؛ ومنهن من وافقن على تقديم المعلومات، وتمنين متابعة دورة محو الأمية، لو أن الزوج " يوافق " على هذا الأمر!... وتجدر الإشارة، في هذا المجال الأخير، أن بعض الأزواج الذين صادف وجودهم إبان اللقاء سخروا من مسألة عودة زوجاتهم إلى المدرسة ورأوا في ذلك مضيعة للوقت وهدراً له.

نود، أخيراً، الإشارة أننا اعتمدنا في الجداول التي تتضمنها الدراسة ٢٨٤ استمارة فقط من أصل الـ ٣٠٠ التي جرى توزيعها؛ أما الـ ١٦ الباقية، فلم يتم اعتمادها، إما لنقص في المعلومات المقدمة، أو

لاعتماد عدة إجابات بدلاً من واحدة على بعض الاسئلة غير تلك التي تتضمن عدة احتمالات في آن واحد (مثلاً : السؤال رقم١١ أو السؤال رقم ١٦)، أو كذلك لترك بعض الأسئلة دون إجابة محددة، علماً أننا وافقنا على الاستمارات التي لم يتم فيها تحديد أعمار قسم من نساء العينة.

أما احتمالات حصول أخطاء مادية أو إعطاء إفادات خاطئة من قبل النساء المستفتيات ضمن العينة، فهي احتمالات واردة كما في كل الدراسات؛ إنما نسبتها ضئيلة ولا تتعدى، إجمالاً، السبعة بالمئة. لذا، اقتضى التنويه.

الهدف من هذه الاستمارة
إجراء دراسة حول الأمية بين النساء
وأسبابها وانعكاساتها على واقع المرأة اللبنانية

١- العمر :

١٨ – ٢١ ☐ ٢٢ – ٣٠ ☐ ٣١ – ٣٩ ☐ غير محدد ☐

٢- الوضع العائلي :

عزباء ☐ متزوجة ☐ أرملة ☐ مطلقة ☐

٣- الوضع الاجتماعي :

ربة منزل ☐ عاملة ☐ عاطلة عن العمل ☐

٤- الوضع التعليمي :

أمية ☐ سنة دراسية واحدة ☐ سنتان ☐ ٣ سنوات ☐

٥- لماذا تركت المدرسة (السبب الرئيسي)

جهل الأهل ☐ الأوضاع المادية للأهل ☐ أوضاع صحية ☐

مساعدة الأم ☐ العمل المأجور ☐ بسبب الحرب ☐

الزواج المبكر ☐ أسباب أخرى حددي .....

٦- هل وافقت أم أرغمت على ترك المدرسة ؟

وافقت ☐ أرغمت ☐

٧- هل ندمت على ترك المدرسة ؟

نعم ☐ كلا ☐

٨- هل تابعت دورة محو أمية :.

نعم ☐ كلا ☐

٩- في حال الإيجاب، حددي السنة والمدة :

*** السنة :** - منذ أقل من ٥ سنوات ☐

- منذ أقل من عشر سنوات ☐

- منذ أكثر من ١٠ سنوات ☐

*** المدة :-** ٣ أشهر ☐ - ٦ أشهر ☐ - حوالي السنة ☐

١٠ – هل تودين متابعة دورة جديدة لمحو الأمية ؟

نعم ☐ كلا ☐

١١- ما هي، برأيك، سلبيات الأمية بين النساء (حسب الأولوية)؟

الجهل والتهميش الاجتماعي ☐ عدم التقدم في العمل ☐

عدم التمكن من مساعدة الأولاد ☐

١٢- ماهي الإيجابيات التي تتوخيها من متابعة دورات محو الأمية ؟

تحسين الوضع في العمل ☐ إمكانية الحصول على تدريب مهني متقدم ☐

مساعد الأولاد ☐ قراءة الصحف والمجلات ☐ الثقافة الذاتية ☐

١٣- ما هو رأيك في (عمل) الجمعيات من أجل تطوير وضع المرأة ؟

دور إيجابي ☐ دور سلبي ☐ دور غير فعال ☐

١٤- هل توافقين على الانتساب إلى جمعية نسائية بهدف رفع الظلم الاجتماعي عن المرأة .

نعم ☐ كلا ☐

١٥- هل تعتبري أن الدولة تهتم بتعليم الفتيات ؟

نعم ☐ كلا ☐

١٦- ما هي واجبات الدولة في هذا المضمار ؟ (أذكري حسب الأولوية):

* تطبيق التعليم الإلزامي والمجاني في المرحلة الابتدائية ☐
* تطبيق التعليم الإلزامي والمجاني في المرحلة المتوسطة ☐
* بناء المدارس وتجهيزها ☐
* تعميم المدارس المهنية ارتباطاً مع حاجات السوق ☐

١٧- هل يجب على الدولة أن تقاضي الأهل الذين يتمنعون عن إرسال أولادهم إلى المدرسة ؟

نعم ☐ كلا ☐

١٨- في حال اضطررت لإخراج أولادك من المدارس، هل تفضلي إخراج الفتيات ؟

نعم ☐ كلا ☐

١٩- هل تدعمي وصول ابنتك إلى الجامعة ؟

نعم ☐ كلا ☐

الفصل الأول

في السيرة الذاتية للأميات :
أسباب الأمية وانعكاساتها

تقول الإحصاءات والدراسات الصادرة عن بعض مراكز الأبحاث أن الأمية تزداد بين النساء، وحتى بين الفتيات والشابات . إلا أن هذه الإحصاءات وتلك الدراسات قد ركزت، في أغلبيتها الساحقة، إما على لبنان بشكل عام، أو على المناطق الريفية النائية بشكل خاص... ولم تبحث إحداها في الوضع القريب من العاصمة، بل الملاصق لها، أي في الضواحي المكتظة والفقيرة جنوباً وربما، كذلك، شمالاً، ربما كون " بيروت الكبرى " تضم عدداً هائلاً من المدارس الخاصة " والمجانية " والرسمية التي بإمكانها استيعاب، ليس فقط كل الذين بلغوا سن الدراسة (وحتى الثانية عشرة من عمرهم)، بل أغلبية تلامذة لبنان .

وإذا كانت بعض الابتدائيات في بيروت وضواحيها قد أقفلت أبوابها في فترة السنوات العشر الأخيرة، بسبب قلة التلاميذ المسجلين فيها، إلا أن السلطات ما لبثت أن عادت ففتحت مدارس أخرى أكبر وأكثر عصرية، وضعت فيها الهيئات الإدارية والتعليمية للمدارس

المقفلة وجعلت منها " مدارس مجمعة " يمكنها، لكبرها، أن تستوعب تلامذة وتلميذات عدة أحياء، حتى لا نقول منطقة بكاملها.

لماذا، إذاً، لا تزال معدلات الأمية على ارتفاع، وبين الإناث بالتحديد ؟ هل أثرت الأوضاع العائلية والاجتماعية لمنع الفتيات من ارتياد المدرسة ؟ وكيف انعكست هذه المشكلة على أوضاع الأميات وعلاقتهن بالأسرة، وبالأولاد خصوصاً؟... عدا عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن هذه المشكلة والمسببة لها في آن.

أولاً – في السيرة الذاتية

تنتمي الأغلبية الساحقة للنساء اللواتي تم الاتصال بهن إلى عائلات قدمت إلى ضواحي العاصمة، منذ فترات طويلة، من الجنوب، أولاً، والبقاع، ثانياً. وهناك نسبة أساسية منهن ولدن في الضاحية الجنوبية لبيروت ولم يعد يربطهن بأجواء القرى التي قدم منها الأهل سوى بعض الأقارب، الذين يتم التواصل معهم على فترات متقطعة. إضافة إلى الربط من خلال ممارسة حقوقهن السياسية، أي حق الانتخاب بالتحديد؛ هذا، إذا كن يمارسن هذه الحقوق بحرية...

وبالرغم من أن العينة التي اتصلنا بها هي عينة عشوائية، إلا أنها، من حيث التوزع على الفئات العمرية الثلاث المذكورة في الاستمارة، أتت تقريباً كما هي الحال في المجتمع اللبناني

جدول رقم ١ – العمر

	١٨ - ٢١	٢٢ - ٣٠	٣١ – ٣٩	غير محدد	المجموع
العمر	٣٣	٦٢	١١٣	٧٦	٢٤٨
النسبة	١١،٦١٪	٢١،٨٥ ٪	٣٩،٧٨ ٪	٢٦،٧٦ ٪	١٠٠ ٪

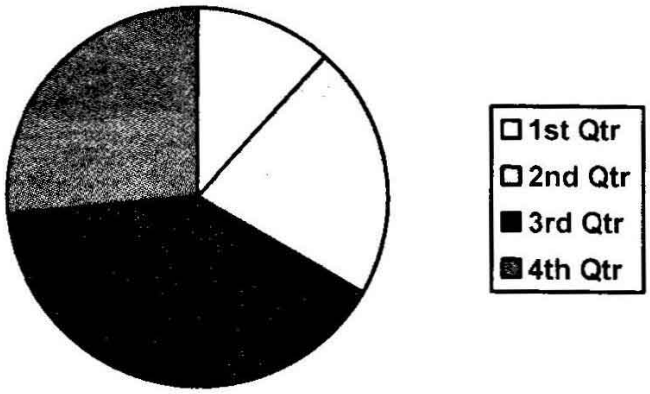

أي أن نسبة الثلث هن دون الثلاثين؛ بينما تتواجد الكتلة الأكبر (حوالي ٤٠٪) في مرحلة الثلاثينات من العمر.

وتجدر الإشارة في مجال العمر إلى النسبة الكبيرة من اللواتي إما تجاهلن الإجابة على هذا السؤال أو رفضن ذلك. أما السبب الرئيسي، فيكمن، جزئياً، في الأجوبة التي حصلنا عليها من خلال السؤال الثاني الذي يتناول الوضع العائلي : هنالك ٧٦ عازبة من أصل مجموع العينة ... علماً أننا لم نطلب أسماء هؤلاء النساء.

جدول رقم ٢ – الوضع العائلي

عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة	المجموع
٧٦	١٢٢	٤٩	٣٧	٢٨٤

يدل هذا الجدول على أن نسبة العازبات لا تتجاوز الـ ٧٦، ٢٦٪، بينما الأغلبية هن متزوجات، أو كن متزوجات : ٢٠٨ نساء، أي ما نسبته ٢٤، ٧٣٪ .

من بين هؤلاء ٨٦ امرأة مطلقة أو أرملة، أي أن ما نسبته ٣٠٪ يشكلن، ربما، المعيلات الوحيدات أو الأساسيات لأسرهن، لأن "النفقة" التي تتقاضاها المرأة إجمالاً بعد الطلاق غالباً ما تكون ضئيلة... إضافة إلى أننا نتحدث عن إحدى ضواحي بيروت الفقيرة، وهذا يعني أن أسرة الزوجة أو أسرة الزوج لا تملكان وسائل المساعدة كذلك.

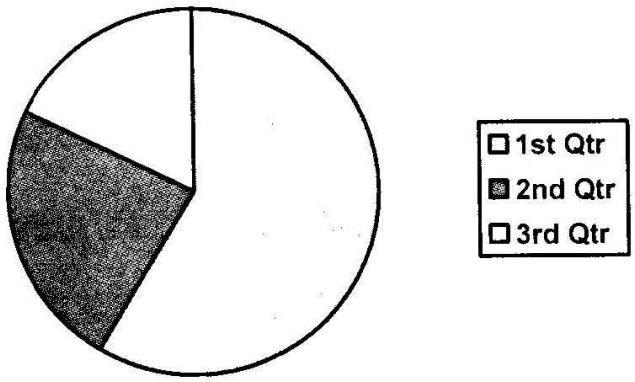

أما المجال الأخير الذي تناولته السيرة الذاتية، فهو الوضع الاجتماعي للمرأة، مهما كان وضعها العائلي وإن كانت عازبة أم

متزوجة. وفي هذا المجال، يتوجب علينا أن نشير إلى أن اللواتي لم يمارسن أي عمل مأجور من بين النساء الـ ٢٨٤ نادرات. فالأغلبية الساحقة منهن عملن لفترات متفاوتة . وحوالي نصفهن يعملن، حالياً، كعاملات غير كفوءات (لافتقادهن إلى الشهادة المهنية، نظراً لكونهن أميات).

إلا أنه تجدر الإشارة، أيضاً، إلى أن العينة قد أظهرت أن ٤٧٪ فقط من النساء اللواتي هن في " سن النشاط " يعملن، بينما ٥٣٪ مهمشات اقتصادياً : القسم الأكبر منهن يقمن بالأعمال المنزلية فقط والقسم الآخر يفتش عن عمل مأجور.

جدول رقم ٣- الوضع الاجتماعي

ربة منزل	عاملة	عاطلة عن العمل	المجموع
١١٩	١٣٤	٣١	٢٨٤
٤٢٪	٤٧٪	١١٪	١٠٠٪

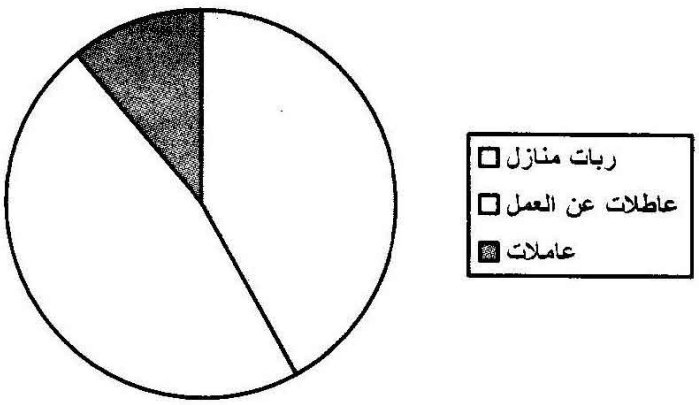

جدول رقم ٤- الوضع العائلي مع الوضع الاجتماعي

الوضع العائلي / الوضع الاجتماعي	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة	المجموع
ربة منزل	١٢	٨١	١٢	١٤	١١٩
عاملة	٥٤	٣٢	٣١	١٧	١٣٤
عاطلة عن العمل	١٠	٩	٦	٦	٣١
المجموع	٧٦	١٢٢	٤٩	٣٧	٢٨٤

أما الجدول رقم ٤ فيعكس، أخيراً، العلاقة بين الوضعين العائلي والاجتماعي ليبين لنا ضمن توزع العينة النسائية الخاضعة للدراسة أن أغلبية العازبات (٠٥، ٧١٪) هن من العاملات، وكذلك الأرامل (حوالي ٧٠٪) والمطلقات نسبياً (حوالي ٤٦٪). بينما تنخفض النسبة لدى المتزوجات (٢٢، ٢٦٪) اللواتي أعلنت أغلبيتهن (٣٩، ٦٦٪) أنهن يقمن فقط بمهمة ربات البيوت دون غيرها. ويعود هذا الأمر، على الأغلب، إلى سببين: الأول أن الزوج (مع عائلته في بعض الأحيان) يرفض، رغم الوضع الاقتصادي الصعب، أن تستمر زوجته في العمل المأجور بعد الولادة الأولى . أما الثاني فهو أن رب العمل يفضل صرف المتزوجات – الأمهات حتى لا "يضطر" إلى الموافقة على إجازات الأمومة ومرض الأطفال... الخ.

ثانياً – الوضع التعليمي وأسباب ترك المدرسة

لقد حددنا في الاستمارة المعدة للدراسة أربع مجموعات من النساء . وهذه المجموعات تنتظم في فئتين، فيما خص الوضع التعليمي :

١- الأميات، أي اللواتي لم يطأن أرض مدرسة يوماً، يضاف إليهن أولئك اللواتي ارتدن المدرسة لمدة سنة واحدة، كون هؤلاء لا يتعلمن، في غالب الأحيان، أصول الكتابة وحتى القراءة، إذ أن المناهج السابقة (وحتى الحالية) تؤسس، في السنة المنهجية الأولى للتعليم الابتدائي، فقط لقراءة وكتابة الأحرف، مع بعض الأرقام ليس إلا.

٢- أما الفئة الثانية، فهي فئة أشباه الأميات، أي اللواتي قصدن المدرسة لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. ونساء هذه الفئة تدربن على أصول القراءة والكتابة؛ إنما، ولعدم المتابعة في أغلب الأحيان (أي عدم متابعة دورات أو عدم بذل مجهود ذاتي عبر القراءة أو الكتابة)، تتراجع معلوماتهن شيئاً فشيئاً ليقتربن من الفئة الأولى، وإن بقيت فوارق بين الفئتين، خاصة لجهة تهجئة الحروف أو كتابة الأرقام.

جدول رقم ٥- الوضع التعليمي

أمية	سنة واحدة	سنتان	٣ سنوات	المجموع
61	51	43	129	284
٪21,47	٪17,95	٪15,16	٪45,42	٪100

يتبين من الجدول رقم ٥ أن ٤٧، ٢١٪ من النساء اللواتي اتصلنا بهن أعلن أنهن لم يذهبن يوماً إلى المدرسة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحديد الذي اتبعناه بالنسبة للفئتين المذكورتين سابقاً، فإننا نصل إلى التالي :

- ٤٢، ٣٩٪ من النساء اللواتي خضعن للدراسة أميات.
- ٥٨، ٦٠٪ من هولاء أشباه أميات.

وإذا ما أردنا دراسة الفئة العمرية الأولى (١٨-٢١) بالنسبة لهذا الجدول، لوجدنا أنهن موزعات كالآتي :

- ٥ لم يدخلن أبداً المدرسة
- ٩ ذهبن لسنة واحدة
- ١٢ ذهبن لسنتين
- ٧ ذهبن لمدة ٣ سنوات

أي أن ١٤ امرأة كن في عمر الدراسة (بين ٥ و٧ سنوات) مع بدايات السلم الأهلي، في العام ١٩٩٢، ولم يتسن لهن الدخول إلى المدرسة، بل إن الأجهزة التنفيذية للسلطة السياسية المنتخبة حديثاً لم تعمل على متابعة وضعهن والأوضاع المشابهة لهن، في وقت كان اتفاق الطائف (١٩٨٩) قد أقر فيه مبدأ "إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية على الأقل".

أما إذا انتقلنا إلى الأسباب التي أدت بهؤلاء النساء إلى ترك المدرسة، فنجد الإجابات التالية :

جدول رقم ٦ – لماذا تركت المدرسة

(السبب الرئيسي)

جهل الأهل	45
الأوضاع المالية للأهل	90
أوضاع صحية	24
مساعدة الأم	35
العمل المأجور	61
بسبب الحرب	13
الزواج المبكر	11
أسباب أخر	5
المجموع	**284**

تحدد دراسة هذا الجدول أن السببين الرئيسيين لعدم ارتياد المدرسة أو لتركها هما :

- الأوضاع المادية للأهل (٦٩، ٣١٪)

- العمل المأجور (٤٧، ٢١٪)

وهما سببان يرتبط أحدهما بالآخر ارتباطاً عضوياً. فالأوضاع المادية، غالباً، هي التي تدفع الأهل إلى الخيار الصعب : من نرسل إلى المدرسة بما توفر لدينا من مال، الصبيان أم البنات ؟ واستطراداً من هو العنصر الذي يجب أن يعمل كي يؤمن للآخر إمكانية التحصيل والتعلم ؟ والجواب واضح : الفتاة هي الضحية، " لانها ليست بحاجة إلى الحصول على شهادة ما كي تتزوج وتنجب ".

إن هذه الإجابة الأخيرة، التي نسمعها غالباً، نجد التعبير عنها في السبب الذي احتل المرتبة الثالثة، هو جهل الأهل (٨، ١٥) بينما تأتي

ضرورة مساعدة الأم في الأعمال المنزلية في المرتبة الرابعة . ويحتل الزواج المبكر، أي قبل سن السادسة عشرة، المرتبة الأخيرة.

والسببان الرئيسيان (الأوضاع المادية والعمل المأجور) ظاهران، كذلك، لدى كل الفئات العمرية دون استثناء، كما نرى في الجدول التالي:

جدول رقم ٧ – العمر مع سبب ترك المدرسة

العمر / الأسباب	18 - 21	22 - 30	31 – 39	غير محدد	المجموع
جهل الأهل	7	5	18	15	45
أوضاع مادية	11	26	34	18	89
أوضاع صحية	0	5	11	8	24
مساعدة الأم	5	12	13	5	35
العمل المأجور	7	9	24	21	61
الزواج المبكر	1	3	6	3	13
بسبب الحرب	0	1	7	3	11
أسباب أخرى	2	1	0	3	6
المجموع	**33**	**62**	**113**	**76**	**284**

... مع فروقات بسيطة، خاصة بالنسبة للفئة العمرية ما بين ٣١ و ٣٩ عاماً، إذ أن نساء هذه الفئة قد ربطن بشكل واضح ومتساوي بين "الأوضاع المادية" (٣٤ من أصل ١١٣) و"العمل المأجور" (٢٤ من أصل ١١٣).

بكل الأحوال، يلفت هذان السببان الرئيسيان المشار إليهما هنا إلى الأوضاع الصعبة التي تعيشها أغلبية العائلات النازحة من الريف إلى المدينة (وهي حال الأغلبية الساحقة للنساء في العينة التي تخضع لدراستنا، كما أسلفنا)؛ الأمر الذي يضطرها إلى التغاضي عن تعليم بناتها (وضع الأبناء أفضل بقليل في هذا المجال)، بل وكذلك إلى الدفع بقسم منهن إلى سوق العمل. وكون هؤلاء لا يستطعن الاعتماد على شهادة تعليمية مهنية، فإن موقعهن هو الدرجات السفلى في الهرم الوظيفي : عاملات غير ماهرات في معامل الخياطة المنتشرة في الضاحية الجنوبية لبيروت أو عاملات تنظيفات أو مساعدات في مطابخ المستشفيات... الخ. وهذا يؤكد ما كنا قد أشرنا إليه في دراسة ميدانية سابقة حول المرأة العاملة والموظفة[٢]، حيث لاحظنا، يومها، أن ما نسبته ١٨، ٢٤٪ من العينة بين العاملات أعلن أنهن تركن المدرسة في المرحلة الابتدائية (دون تحديد عدد سنوات الدراسة).

أما الإجابات عن السؤال المتعلق بالموافقة أم لا على ترك المدرسة، أو على عدم الدخول إليها أصلاً، فقد أعطت النتائج التالية:

- ١٦٩ امرأة من أصل ٢٨٤ (أي ما نسبته ٦٨، ٦٢٪) قلن أنهن أرغمن على ذلك.

- ١٠٦ نساء (أي ٣٢، ٣٧٪) أجبن أنهن وافقن على قرار الأهل، أو، على الأقل، لم يثرن المتاعب (بما يعني أنهن وافقن على مضض).

---

(٢)- المرأة اللبنانية العاملة والموظفة/ الواقع والدور في القرار النقابي، كانون الثاني ٢٠٠٢، الصفحة ٦٦ / دراسة ميدانية صادرة عن "مركز حقوق المرأة للدراسات والأبحاث"، إعداد د. ماري ناصيف – الدبس.
كانت العينة تطال نساء في بيروت الكبرى، أي بيروت الإدارية وضاحيتيها الجنوبية والشمالية.

- ٩ نساء لم يحددن أي إجابة على استمارتهن.

وإذا ما عدنا إلى تلك الإجابات، خاصة الإجابة الثانية (الموافقة على مضض)، فإننا نلحظ أن قسماً من النساء اللواتي شملتهن العينة يحاولن التخفيف من وطأة ما أصابهن. بمعنى آخر : إنهن يحاولن إيجاد تبرير يخفف من الجرم المرتكب بحقهن (من الأهل)، أو إنهن يخفين الشعور بالمرارة الذي يعتريهن.

ثالثاً ـ سلبيات الأمية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية

هذا الشعور بالمرارة ناشيء، بالطبع، من أن سلطة الأهل (بالنسبة للعازبات) وسلطة الزوج (بالنسبة للأخريات) قد تلاقتا في منع هؤلاء النساء من الخروج من آفة الأمية، أي أن هذه السلطة هي التي وقفت حائلاً دون الانتماء إلى دورات محو الأمية.

وهذا ما يدل عليه، بوضوح، الجدول رقم ٨ الذي تجيب نتائجه على سؤال يقول : "هل تابعت دورة لمحو الأمية أم لا ؟". ذلك أن الأغلبية الساحقة لم تلتحق بمدارس محو الأمية بين الكبار؛ أما اللواتي التحقن (٥٣ امراة)، فلفترة قصيرة لا تتجاوز الأشهر الثلاثة.

جدول رقم ٨ ـ دورات محو الأمية

	العدد	النسبة
نعم	53	18,66
لا	231	81,34
المجموع	**284**	**100**

وعند سؤال البعض عن الأسباب الحقيقية التي منعتهن من متابعة مثل هذه الدورات (عندما توفرت)، أتت الإجابات على الشكل التالي: رفض الأهل، رفض الزوج، لم تسمح الأوضاع والظروف المحيطة...الخ.

ويتضاعف الشعور بالمرارة لدى القسم الأساسي من أشباه الأميات (اللواتي قصدن المدرسة بين سنتين وثلاث سنوات). ذلك أن تلك الأقلية الضئيلة من مجموع العينة التي عادت لمتابعة دورات محو الأمية تلفت نظرنا إلى القسم الأكبر من اللواتي لم يفعلن (مرغمات)، فتحولن، بعد مرور عدة سنوات، إلى خانة "الأميات" كونهن لم يمارسن، في اغلب الأحيان، لا القراءة ولا الكتابة، فلم يستطعن المحافظة على المعلومات المكتسبة في هذين المجالين.

وتظهر المرارة أيضاً في الجداول الثلاثة التالية :

جدول رقم ٩ – سلبيات الأمية (حسب الأولوية)

السلبيات	العدد
الجهل والتهميش الاجتماعي	209
عدم التقدم في العمل	207
عدم مساعدة الأولاد	212

نرى، من خلال هذا الجدول الذي يفسح في المجال لأكثر من إجابة، أن الأسباب الثلاثة المطروحة متساوية بالنسبة للنساء. فلا فارق

يذكر بين السلبية الناجمة عن الجهل ودوره في التهميش الاجتماعي وبين تلك التي تحد من إمكانيات المرأة وطموحها في التقدم في العمل أو بين، أخيراً، عدم تمكنها من مساعدة أولادها في واجباتهم المدرسية (خاصة وأن أغلبية من النساء، كما أسلفنا، لا يعملن ولديهن، بالتالي، الوقت لمتابعة الأولاد).

أما إذا أخذنا كيف تنظر الفئات العمرية المختلفة إلى سلبيات الأمية، حسب الأولوية الأولى لكل واحدة منها، فنجد النتائج التالية :

جدول رقم ١٠ – العمر مع سلبيات الأمية

العمر / سلبيات الأمية	18-21	22-30	31-39	غير محدد	المجموع
جهل والتهميش الاجتماعي	10	13	24	18	65
عدم التقدم في العمل	13	34	44	38	129
عدم التمكن من مساعدة الأولاد	10	15	45	20	90
المجموع	**33**	**62**	**113**	**76**	**284**

هذه النتائج تظهر ما يلي :

١- إن الشابات دون سن الـ ٢١ قد ساوين بين السلبيات الثلاث، مع لفت نظر بسيط إلى العلاقة العضوية للأمية بالموقع المتخلف في العمل.

٢- ان النساء في الفئة العمرية ما بين ٢٢ و ٣٠ عاماً قد ركزن على سلبية كبرى توازي بنظرهن السلبيتين الأخريين : عدم التقدم في العمل (٣٤ من أصل ٦٢، أي ما نسبته ٨، ٥٤٪).

٣- كانت أولوية نساء الفئة العمرية الثالثة (٣١-٣٩ عاماً) مختلفة، إذ رأين أن السلبية الأولى تكمن في عدم مساعدة الأولاد؛ وهي سلبية تتساوى مع تلك المؤدية إلى عدم التقدم في العمل. وهذا يعود، ربما، لكون النساء في هذه الفئة يشكلن القسم الأكبر من المتزوجات أو الأرامل أو المطلقات . أي أنهن مسؤولات، في آن معاً، عن تربية الأولاد (وهي مهمة صعبة بالنسبة لمن تجهل القراءة والكتابة) وعن المساهمة في تأمين قوت الأسرة وحاجاتها اليومية...

ويؤكد الجدول التالي بعض هذه الاستنتاجات، فنرى أن :

- ٥٠٪ من المتزوجات يركزن على سلبية عدم تمكنهن من مساعدة أولادهن في حل مشاكلهم الدراسية.

- ١٥، ٦٣٪ من العازبات يؤكدن على أن سلبية الأمية الأولى تكمن في عدم التقدم في العمل. وكذلك الأرامل والمطلقات اللواتي يحتجن إلى تحسين ظروفهن المادية والوظيفية.

جدول رقم ١١ ـ الوضع العائلي مع سلبيات الأمية

الوضع العائلي / سلبيات الأمية	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة	المجموع
جهل وتهميش إجتماعي	24	24	8	9	65
عدم التقدم في العمل	48	37	28	16	129
عدم التمكن من مساعدة الأولاد	4	61	13	12	90
المجموع	**76**	**122**	**49**	**37**	**284**

أما إذ راجعنا الأولويات التي حددتها العينة انطلاقاً من الوضع الاجتماعي، فنلاحظ الآتي :

- ركزت ربات البيوت على السلبية الثالثة، أي أن الأمية لا تسمح لهن بمساعدة الأولاد في دراستهن.

- ركزت العاملات وكذلك العاطلات عن العمل على السلبية الثانية المتعلقة بعدم التقدم في العمل بما لم يفسح أمامهن تحسين أوضاعهن المادية، كونهن (بشكل عام) أصبحن المعيلات الأساسيات للعائلة بعد موت الزوج أو هجره لهن. ذلك أن الأغلبية الساحقة للأرامل ينتمين إلى عائلات فقيرة، وكذلك عائلات الأزواج. أما بالنسبة للنساء المطلقات، فغالباً ما يرفض الزوج دفع النفقة (أو يتهرب منها) بحجة البطالة... وفي حال اضطر أن يؤمن نفقة ما، فإن هذه النفقة لا تسمن ولا تغني من جوع. لذا، تضطر المرأة ـ الأم المتروكة أن تفتش عن أي عمل، خاصة إذا ما علمنا أن متوسط عدد الأولاد (غير المنتجين) يبلغ الأربعة تقريباً.

جدول رقم ١٢ – الوضع الاجتماعي مع السلبيات

الوضع الاجتماعي سلبيات الأمية	ربة منزل	عاملة	عاطلة عن العمل	المجموع
جهل وتهميش إجتماعي	27	29	9	65
عدم التقدم في العمل	30	82	17	129
عدم التمكن من مساعدة الأولاد	62	23	5	90
المجموع	**119**	**134**	**31**	**284**

الفصل الثاني

إيجابيات محو الأمية

ودور الدولة المفقود

في ضوء ما تقدم، نجد أن هنالك تقارباً في الرأي بين النساء المشاركات في العينة حول أغلبية المسائل المطروحة، وبخاصة أن آفات الأمية كثيرة وكبيرة، وأن هذه الآفات قد أسهمت في تهميشهن، فمنعت قسماً منهن من فوائد العمل، وكانت حاجزاً صعباً أمام قسم آخر للترقي في مجال العمل أو لمساعدة الأولاد... الخ.

كل هذه الأسباب، وغيرها، وبالأخص وفاة الزوج أو الطلاق بالنسبة لـ ٨٦ منهن (أي لأكثر من ٣٤٪)، قد صعبت أكثر الحياة الشخصية والعائلية للنساء الأميات. لذا، سنتناول في الفصل الثاني نظرة هؤلاء النساء للتعلم والمعرفة، واستعدادهن بالتالي لمتابعة دورات محو الأمية وما هي الأسباب التي حالت وتحول دون ذلك، إضافة إلى سؤالهن عن رأيهن عن المسؤول – أو المسؤولين – عن وضعهن

الحالي، بما في ذلك مسؤوليتهن الشخصية، وذلك من خلال محاور عدة تشكل، ربما، إسهاماً لإيجاد المدخل الصحيح للحل والعمل على تنفيذه.

أولاً – متابعة دورات محو الأمية والإيجابيات المتوخاة

لقد طلبنا إلى النساء اللواتي اتصلنا بهن إذا كن يرغبن في متابعة دورة لمحو الأمية، فكانت الإجابات مذهلة بالنسبة لنا، إذ أن ٢٣٤ رفضن الأمر، مقابل ٥٠ واحدة فقط أجبن بنعم على السؤال.

وازدادت دهشتنا أكثر عندما رأينا التناقض بين رفض التعلم، من جهة، والحماس على تأييدنا، من جهة ثانية، في أن لدورات محو الأمية فوائد وإيجابيات كثيرة، خاصة تلك التي ذكرناها في الاستمارة والتي تتعلق، إن بتأثير التعلم والمعرفة على الظروف الفردية أو الأسرية، أم بالإيجابيات الناجمة عنهما في المجالات الاقتصادية (تحسين الوضع في العمل، بما يعني ذلك تحسين الأجر) أم الاجتماعية، أو حتى في مجال الثقافة الذاتية...

وبما أننا طلبنا أن تسجل الأولويات (مع إمكانية إعطاء أكثر من إجابة)، فقد خلصت الاستمارات إلى النتائج التالية التي سنعمل، فيما بعد، على تفصيلها حسب العمر والوضعين العائلي والاجتماعي :

جدول رقم ١٣ – الايجابيات من متابعة دورة محو الأمية

تحسين الوضع في العمل	166
الثقافة الذاتية	153
مساعدة الأولاد	152
الحصول على تعليم مهني متقدم	135
قراءة الصحف والمجلات	44

تدل هذه الإجابات على الهواجس الفعلية للنساء، والتي رأينا بعض آثارها في فقرات سابقة. فالمرأة الأمية (الشابة أو تلك التي نضجت) وضعت أول اهتماماتها في المجال الاقتصادي، الذي يشكل عصب حياتها اليومية وحياتها العائلية، كونه يسهم، أولاً، في إعطائها نوعاً من الكيانية كعنصر منتج في المجتمع، وثانياً، في تحسين ظروف معيشتها وتلبية جزء من متطلبات الحياة لأولادها، دون أن ننسى أهمية العمل في تأمين حياتها اللاحقة، بعد التقاعد، فلا تضطر لانتظار إحسان أو منّة من الأقربين، أو غيرهم، لتأمين شيخوختها.

ويلي هذا المجال الاقتصادي المجال الثقافي، فالعائلة، فالتقدم في السلم الاجتماعي. أما الترفيه وكذلك الهدف السياسي من وراء قراءة الصحف والمجلات، فمتخلفان جداً عن الأسباب الأربعة الأخرى، ربما لان التقاليد تمنع المرأة عموماً من التعبير عن رأيها، فكيف في المجال الأهم : تنظيم شؤون البلاد والعباد ؟

وإذا ما درسنا الإجابات التي حصلنا عليها، استناداً إلى الوضع العائلي، فإن الأولويات لا تختلف ابداً عن سابقاتها؛ بل على العكس، نرى أن الأولوية، هنا أيضاً، هي لتحسين الوضع في العمل، حيث أجابت كل فئات النساء بذلك، خاصة العازبات والمطلقات : ٣٠، ٣٤٪ و ٢٢، ٢٩٪ . في حين أن المتزوجات أعطين الأولوية الأولى لمساعدة الأولاد (١٦، ٤٠٪) وساوين، ثانياً، بين تحسين الوضع في العمل والثقافة الذاتية.

جدول رقم ١٤ ـ الوضع العائلي والإيجابيات

الإيجابية	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة	المجموع
تحسين الوضع في العمل	26	28	14	11	79
مساعدة الأولاد	4	49	10	8	71
تعليم مهني متطور	14	12	9	6	41
قراءة الصحف والمجلات	8	5	4	2	19
الثقافة الذاتية	24	28	12	10	74
المجموع	**76**	**122**	**49**	**37**	**284**

أما إذا أخذنا الإيجابيات المتوخاة من وراء دورات محو الأمية حسب العمر، فنرى بعض الفروقات ما بين الشابات، أو بالأحرى بين من هن دون الثلاثين ومن تجاوزن هذا العمر.

ففي حين تتركز الأولوية بالنسبة لمن هن دون الثلاثين على تحسين الوضع في العمل (مع اهتمام خاص بالتعليم المهني المتقدم لمن هن في الفئة العمرية ٢٢-٣٠ عاماً، كونه يشكل عنصراً أساسياً في إتاحة الفرصة أمامهن لهذا التحسين)، نرى أن الأولوية بالنسبة للفئة العمرية ما بين ٣١ و ٣٩ عاماً تكمن، مناصفة تقريباً، بين أهمية الثقافة الذاتية (٦٤، ٣٠٪) ومساعدة الأولاد (٨٣، ٢٩٪) :

جدول رقم ١٥ – العمر وإيجابيات الدورة

العمر إيجابيات الدورة	18-21	22-30	31-39	غير محدد	المجموع
الحصول على تعليم مهني متقدم	14	19	23	18	74
مساعدة الأولاد	2	18	19	17	56
تعليم مهني متطور	10	10	31	10	61
قراءة الصحف والمجلات	2	1	5	3	11
الثقافة الذاتية	5	14	35	28	82
المجموع	**33**	**62**	**113**	**79**	**284**

وهذا يعني وضوح الرؤية بالنسبة للنساء حول احتياجاتهن وكيفية تحسين ظروفهن الشخصية والإسهام في تحسين أوضاع الأسرة... إذا ما أفسحت أمامهن الفرصة بالطبع.

أخيراً، يدل الجدول رقم ١٦، الذي يتعاطى مع الإيجابيات المتوخاة من دورات محو الأمية بالنسبة للأوضاع الاجتماعية للنساء اللواتي هن ضمن العينة على اهتمامات أكثر وضوحاً من تلك التي تضمنتها الجداول السابقة :

فبينما تركز ربات المنازل على "مساعدة الأولاد" كإيجابية أولى (٣٧٪) ومن ثم " الثقافة الذاتية "، تؤكد العاملات أن الإيجابية الأولى هي " تحسين الوضع في العمل " (٢٩، ٤٠٪) ليوازنّ، بعد ذلك، بين

عاملي "التعلم المهني" و "الثقافة الذاتية" ، في حين تركز العاطلات عن العمل على مسألة الثقافة الذاتية، ظناً منهن، ربما، أن هذا قد يساعدهن على إيجاد فرص عمل جديدة.

جدول رقم ١٦ – الوضع الاجتماعي مع إيجابيات الدورة

الوضع الاجتماعي إيجابيات الدورة	ربة منزل	عاملة	عاطلة عن العمل	المجموع
تحسين الوضع في العمل	16	54	4	74
الحصول على تعليم مهني متقدم	16	32	8	56
مساعدة الأولاد	44	15	2	61
قراءة الصحف والمجلات	4	2	5	11
الثقافة الذاتية	39	31	12	82
المجموع	**119**	**134**	**31**	**284**

ثانياً – رفض متابعة دورات محو الأمية

إلا أن الملفت للنظر، وبالرغم من الحماس الملحوظ ومن رؤية الإيجابيات، هو رفض الأغلبية الساحقة لأفراد العينة متابعة دورة محو أمية. فقد وافقت ٥٠ امرأة فقط (٦٠، ١٧٪) - كما أشرنا سابقاً - على متابعة الدورة، بينما رفضتها ٢٣٤ (٤٠، ٨٢٪)

لماذا هذا الرفض ؟

نود الإشارة، أولاً، وقبل الإجابة على السؤال، أو، بالأحرى، قبل نقل إجابات قسم من النساء اللواتي أعدنا الصلة بهن بصورة فردية، أو

عبر تواجدهن في الندوة التي نظمتها لهن لجنة حقوق المرأة اللبنانية حول "أهمية التعلم"، أن الشابات اللواتي عملن على جمع المعلومات بواسطة الاستمارات كن قد أشرن إلى بعض الصعوبات التي رافقت عملهن عندما كان الزوج أو الأب موجودين إبان المقابلة مع المرأة الأمية؛ ولفتن نظرنا إلى أن الزوج تدخل، في العديد من الأحيان، ليغير إجابة زوجته التي كانت قد وافقت – عفوياً – على متابعة دورات محو الأمية التي بدأتها لجنة حقوق المرأة في الضاحية الجنوبية من بيروت، منذ شهر حزيران الماضي (أي بعد الانتهاء من ملء الاستمارات).

جدول رقم ١٧ – العمر مع متابعة الدورة

العمر المتابعة	21-18	30-22	39-31	غير محدد	المجموع
كلا	18	49	97	70	234
نعم	15	13	16	6	50
المجموع	**33**	**62**	**113**	**76**	**284**

يدل هذا الجدول على أن الفئة العمرية الأصغر (١٨-٢١) هي التي صرحت، تقريباً، برأيها حول استعدادها لمتابعة دورة لمحو الأمية، إذ وافقت بنسبة ٤٥، ٤٥٪، بينما تخلفت الفئة العمرية الأكبر (٣١-٣٩) عن إبداء حماس كبير حول الدورة : فقط ١٥، ١٤٪.

أما إذا عدنا الآن إلى الأسباب التي أدت إلى الإجابة بـ "لا" على السؤال المتعلق بالتعلم، وبالرغم من الدلالات الواضحة على تقدير النساء لأهميته، فيمكن تحديدها كالآتي :

١- الرفض القاطع من قبل الزوج، بالنسبة لأغلبية الأميات المتزوجات، بالسماح لهن الانتساب إلى مدرسة محو الأمية، وذلك تحت حجج واهية: الاهتمام بالبيت والأولاد، عدم توخي أي منفعة فعلية، الخوف من التحريض باتجاه عدم إطاعة الزوج من قبل الجهة المسؤولة عن الدورة...

٢- خوف مجموعة من النساء الأميات من السخرية، وبالتحديد من قبل الأولاد.

٣- عدم إقرار البعض منهن بإمكانيتهن على العودة إلى مقاعد الدراسة وعلى التحصيل بعد تجاوزهن "سن الدراسة" كما قلن، على الرغم من تقديرهن لأهمية التعلم ومن تشديد أكثر من ٦٠٪ منهن - وبالتحديد ربات المنازل – على مقاضاة الأهل الذين لا يرسلون أولادهم (والبنات منهم بشكل خاص) إلى المدارس، كما يظهر الجدول التالي :

جدول رقم ١٨ – الوضع الاجتماعي مع مقاضاة الأهل

الوضع الاجتماعي مقاضاة الأهل	ربة منزل	عاملة	عاطلة عن العمل	المجموع
نعم	86	70	15	171
كلا	33	64	16	113
المجموع	**119**	**134**	**31**	**284**

ثالثاً ـ دور الدولة وواجباتها تجاه تعليم الفتيات

لقد أظهرت الدراسة أن الأغلبية الساحقة للعينة النسائية تعتبر أن الدولة لا تهتم بتعليم الفتيات (وحتى الفتيان) : ٢٧٢ (أي ٧٧، ٩٥٪) مقابل ١٢ فقط تحدثن عن بعض الاهتمام.

وقالت كل النساء، اللواتي سألناهن حول ما يتعلق بإلزامية التعليم التي أقرتها وثيقة الوفاق الوطني منذ ١٦ عاماً، أنهن يجهلن أن في لبنان تعليماً إلزامياً حتى نهاية المرحلة الابتدائية... خاصة وأن أعمار ٣٣ امرأة كانت تتراوح بين سنتين وخمس سنوات يوم أقرت الوثيقة، إضافة إلى ضرورة الإشارة إلى وجود أميات دون سن الثامنة عشرة، وإن تكن الدراسة لم تتناولهن.

أما الواجبات التي يجب أن تضطلع بها الدولة، والتي حددتها الدراسة بأربعة، فقد أتت أولوياتها كالآتي :

- أكثر من نصف العينة ركزن الإجابة على تطبيق التعليم الإلزامي والمجاني في المرحلة الابتدائية، أي تطبيق ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني وانتقل، من ثم، إلى الدستور.

- أما الواجب الثاني الذي طال قسماً كبيراً من العينة، فيتعلق ببناء المدارس وتجهيزها، خاصة أن عدداً من الأمهات (من فئتي المتزوجات والأرامل) أشرن إلى أن المدارس الابتدائية، وحتى التكميليات، في الضاحية الجنوبية لا تصلح، لا من حيث البناء ولا خاصة من حيث التجهيزات، لتكون مدارس فعلية؛ هذا، عدا عن بعض الإشارات

(الخجولة) إلى الطريقة التي تتم فيها العملية التعليمية – التربوية وغياب الرقابة التربوية...

جدول رقم ١٩ – واجبات الدولة (حسب الأولوية)

	العدد	النسبة
التعليم الإلزامي والمجاني في المرحلة الابتدائية	148	٪52,10
التعليم الإلزامي والمجاني في المرحلة المتوسطة	14	٪4,92
بناء المدارس وتجهيزها	96	٪33,80
تعميم المدارس المهنية ارتباطاً مع السوق	26	٪9,18
المجموع	**284**	**100,00**

هذا، ويتبين أيضاً من هذا الجدول ضآلة طموح النساء اللواتي شملتهن العينة؛ إذ أنهن لم يعرن اهتماماً زائداً لتطبيق إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية، كما أنهن لم يركزن على أهمية تعميم المدارس المهنية ارتباطاً مع سوق العمل.

وإذا كانت الأولوية الأولى لواجبات الدولة في مجال التعليم لم تختلف بالنسبة لكل الفئات العمرية دون استثناء، فبقيت محصورة في تطبيق التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية، خاصة بالنسبة للواتي لم تتجاوز أعمارهن الـ ٢١ (٦٣، ٦٣٪)، فإن الفئة العمرية بين ٣١ و ٣٩ عاماً قد ركزت، إضافة لذلك، على مسألة بناء المدارس (١٦، ٣٧٪)

بنسبة تقارب نسبة تطبيق التعليم الإلزامي (٦٧، ٤٨٪)، مما يعيدنا لما كنا قد سجلناه من أحاديث في هذا المجال حول أوضاع الأبنية المدرسية وتجهيزاتها.

جدول رقم ٢٠ – العمر مع واجبات الدولة

العمر واجبات الدولة	18-21	22-30	31-39	غير محدد	المجموع
تطبيق التعليم الإلزامي والمجاني في المرحلة الابتدائية	21	35	55	37	148
تطبيق التعليم الإلزامي في المرحلة المتوسطة	3	3	3	4	13
بناء المدارس وتجهيزها	5	18	42	31	96
تعميم المدارس المهنية ارتباطاً مع السوق	4	6	13	4	27
المجموع	**33**	**62**	**113**	**76**	**284**

وهذا التركيز ملحوظ أيضاً في الجدول الذي يجمع بين الوضع العائلي وواجبات الدولة، حيث نجد كذلك، وباستثناء العازبات، أن كل الأمهات قد ساوين، تقريباً، ما بين التعليم المجاني في المرحلة الابتدائية وبناء المدارس وتجهيزها... وبالتحديد المطلقات والأرامل اللواتي – كما أسلفنا – يشكلن المعيلات شبه الوحيدات لأسرهن، خاصة وأن بعضهن أشرن إلى أن يكون التعليم الرسمي مجانياً فعلاً وأن تهتم الدولة بتأمين الكتب المدرسية والقرطاسية للجميع : فالكلفة الوسطية التي تدفع، مع بداية السنة الدراسية، عن كل تلميذ في المرحلة الابتدائية وفي

التعليم الرسمي تتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ ألف ليرة لبنانية؛ وهذا يعني ضرورة تأمين مليون ليرة (وربما أكثر) إذا كان عدد الأولاد أربعة فقط، كما أشرنا سابقاً[٣].

جدول رقم ٢١ ـ الوضع العائلي مع واجبات الدولة

الوضع العائلي واجبات الدولة	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة	المجموع
التعليم الإلزامي والمجاني في المرحلة الابتدائية	44	63	25	16	148
التعليم الإلزامي والمجاني في المرحلة المتوسطة	2	8	2	1	13
بناء المدارس وتجهيزها	21	42	19	14	96
تعميم المدارس المهنية ارتباطاً مع السوق	9	9	3	6	27
المجموع	**76**	**122**	**49**	**37**	**284**

أما الجدول الأخير في هذا الباب، فيدل على عدم وجود اختلاف جذري مع نتائج الجدولين السابقين؛ إذ أتت الأولويات متطابقة، خاصة لجهة التركيز على التعليم الإلزامي والمجاني في المرحلة الابتدائية.

---

[٣] ـ الكلفة، هنا، تشمل رسم التسجيل في المدرسة، إضافة إلى الكتب والقرطاسية ولا تتضمن الزي الرسمي للمدرسة أو الملابس الخاصة بالرياضة، في حال وجودها.

جدول رقم ٢٢ – الوضع الاجتماعي مع واجبات الدولة

الوضع الاجتماعي واجبات الدولة	ربة منزل	عاملة	عاطلة عن العمل	المجموع
التعليم الإلزامي والمجاني في المرحلة الابتدائية	62	68	18	148
التعليم الإلزامي والمجاني في المرحلة المتوسطة	8	3	2	13
بناء المدارس وتجهيزها	34	52	10	96
تعميم المدارس المهنية ارتباطاً مع السوق	15	1	1	27
المجموع	**119**	**134**	**31**	**284**

رابعاً – موقف المرأة الأمية من تعليم بناتها

لقد توقفنا في هذا المجال عند مسألتين :

- المسألة الأولى وتتعلق بمعرفة موقف المرأة الأمية في حال اضطرت، هي الأخرى، إلى إخراج أولادها من المدرسة ومن تختار : ابنتها أم ابنها ؟

- المسألة الثانية وتتعلق بمدى رغبة المرأة في دعم التقدم العلمي للمرأة، أي في دعم وصول الفتيات إلى الجامعة.

١- <u>في المسألة الأولى :</u>

أجابت أغلبية النساء على أنهن ضد إخراج الفتيات من المدرسة، إذ قالت ٢٧٥ منهن (أي ما نسبته ٨٤، ٩٦٪) برفض هذا التدبير مقابل ٩ فقط (أي ١٦، ٣٪) وافقن على إخراج الفتيات أولاً.

ولما حاولنا معرفة سبب، أو أسباب، الموافقة، بالنسبة للنساء التسع، على ما اشتكين هن منه وما أفسد لهن حياتهن، كان الجواب شبه الإجماعي أن المرأة لا تحتاج بشكل ماس إلى التعليم مثلما يحتاجه الرجل من أجل إيجاد عمل منتج وتأمين معيشة عائلته.

غير أن هذا الجواب (الملتبس قليلاً) لا يغير من النتيجة العامة شبه الإجماعية في دعم المرأة للمرأة؛ وهذه النتيجة تشكل تطوراً غير مسبوق، خاصة وأننا كنا، ولا زلنا، نأخذ على المرأة انسياقها وراء التقاليد وعدم مواجهتها لها جدياً، وسكوتها عن بعض الاجراءات السلبية بحقها، وأخيراً عدم حماسها لإيصال بنات جنسها إلى المجلس النيابي... الخ، فإذا بها، هنا، تقف ضد الموروث من التقاليد وتطالب بحقوق أوسع لأجيال المستقبل، إذ أن حق التعلم والحصول على شهادة جامعية يمكن أن يؤسس لنيل الحقوق الأخرى.

جدول رقم ٢٣ – الوضع العائلي مع إخراج الفتيات من المدرسة

الوضع العائلي إخراج الفتيات من المدرسة	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة	المجموع
نعم	3	2	2	2	9
كلا	73	120	47	35	275
المجموع	**76**	**122**	**49**	**37**	**284**

٢ - في المسألة الثانية :

وفي مجال دعم المرأة الأمية وصول ابنتها إلى الجامعة، كانت الإجابات كالآتي:

نعم : ٢٦٦ (٧، ٩٣٪)

كلا : ١٨ (٣، ٦٪)

ويلاحظ، هنا، أن رقم الرفض قد تضاعف (من ٩ إلى ١٨)، وإن تكن الأكثرية الساحقة لا تزال متحمسة لتعلم المرأة وتقدمها الاجتماعي من خلال وصولها إلى الجامعة ونيلها شهادات عليا تؤهلها أن تحتل مراكز قيادية موازية لتلك التي يتواجد فيها الرجال. وكما يظهر الجدولان التاليان، فإن الأكثر حماساً لحصول المرأة على التعليم العالي الجامعي هن الفئة العمرية ما بين ٣١ و ٣٩ عاماً، أي اللواتي لديهن أولاد وبنات في سن المراهقة وما فوق (بين ١٣ و ٢٠ عاماً)، إذ أجابت ٥٧، ٩٥٪ منهن بالإيجاب مقابل ٨٧، ٨٧٪ للعازبات مثلاً...

جدول رقم ٢٤ – العمر مع وصول الفتاة إلى الجامعة

العمر وصول الفتاة إلى الجامعة	18-21	22-30	31-39	غير محدد	المجموع
نعم	29	59	108	70	266
كلا	4	3	5	6	18
المجموع	**33**	**62**	**113**	**76**	**284**

ونرى الأمر نفسه بالنسبة لدراسة هذه المسألة على ضوء الأوضاع العائلية لنساء العينة، إذ أن ٣٦، ٩٨٪ من النساء المتزوجات موافقات على حصول البنات على التعليم الجامعي مقابل ١٥، ٨٨٪ من العازبات: اثنتان فقط من المتزوجات الـ ١٢٢ رفضن دخول بناتهن إلى الجامعة.

جدول رقم ٢٥ ـ الوضع العائلي مع وصول الفتاة إلى الجامعة

الوضع العائلي وصول ابنتك إلى الجامعة	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة	المجموع
نعم	67	120	46	33	266
كلا	9	2	3	4	18
المجموع	**76**	**122**	**49**	**37**	**284**

وفي ما خص، أخيراً، علاقة الوضع الاجتماعي لنساء العينة بحصول الفتاة على التعليم الجامعي، وتقدمها بالتالي ضمن السلم الاجتماعي، كانت العاطلات عن العمل هن الفئة الأكثر رفضاً (٨٠، ٢٥٪ من هذه الفئة)، تليهن ربات المنازل (٧٢، ٦٪) . أما العاملات فوافقن بشبه إجماع على وصول الفتيات إلى الجامعة (٤٩، ١٪ فقط من هذه الفئة، أي ٢ من أصل ١٣٠).

جدول رقم ٢٦ – الوضع الاجتماعي مع وصول الفتاة إلى الجامعة

الوضع الاجتماعي وصول ابنتك إلى الجامعة	ربة منزل	عاملة	عاطلة عن العمل	المجموع
نعم	111	132	23	266
كلا	8	2	8	18
المجموع	**119**	**134**	**31**	**284**

الفصل الثالث

الانتساب إلى الجمعيات النسائية والموقف من دورها

ينطلق طرحنا لهذا المحور من مجموعة أسباب تتعلق، كلها، بالهدف العام (والأهداف الفرعية) للدراسة . ذلك أن تعاطي الدولة والسلطة التنفيذية مع مشكلة الأمية عموماً، والأمية بين النساء بشكل خاص، لا يتم من خلال برنامج محدد المعالم وواضح الأهداف؛ كما أنه لا يتم من خلال مدارس رسمية خاصة تعنى بشؤون محو الأمية بين الكبار.

فالدولة، اليوم، كما في سابق عهدها، وعلى الرغم من إلزام الدستور لها بتنفيذ مضامينه وإلغاء كل ما يتناقض مع هذه المضامين، ومنها محو الأمية وإلزامية التعليم، قد أوكلت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية (وليس إلى وزارة التربية الوطنية) مهمة التواصل مع المؤسسات الأهلية ومساعدتها لكي تقوم بمهمة محو الأمية، بدلاً منها. أما المساعدة، فتتلخص في تقديم الكتب الضرورية وفي إجراء دورات سريعة ومكثفة للواتي والذين حددتهم جمعياتهم ليقوموا بمهمة تعليم الكبار الأميين.

وإذا كانت هذه المساعدة مهمة بدون شك، إلا أنها غير كافية على الإطلاق للانتهاء من هذه المشكلة المستعصية، ككل المشاكل التي نعاني منها في لبنان . إذ أن دور المنظمات الأهلية، على أهميته، لا يمكن إلا أن يكون جزئياً . أي أن هذه المنظمات غير قادرة على فرض انتساب النساء إلى مدارس محو الأمية، كونها لا تمتلك سلطة إلزام الأهل أو الأزواج بالأمر؛ عدا عن أن فتح مدارس دائمة، أو حتى مرحلية، لمحو الأمية يتطلب ميزانيات لا تستطيع أغلبية الجمعيات أن تؤمنها لتعطي لعملها هذا صفة الاستمرارية، بما يفسح أمامها النجاح في الهدف المتوخى من ورائه : محو الأمية ومن ثم تقديم تعليم مهني خاص بالكبار الذين خرجوا حديثاً من مشكلة الأمية.

نود أولاً أن نقول أننا، في مجال سؤالنا عن الجمعيات النسائية، كنا نتوخى التأشير إلى مسألتين ولفت نظر نساء العينة لهما الأولى هي أن انتساب المرأة للجمعيات يمكن أن يساعدها على الخروج من ظلمات الأمية والجهل، والثانية أن لهذه الجمعيات دوراً كبيراً في التوعية والتعريف بالحقوق، وكذلك في التحرك المطلبي من أجل مساعدة النساء على تركيز أوضاعهن في العمل وفي الضمان الاجتماعي... وصولاً إلى الحقوق السياسية . وكون قسم أساسي من النساء في الضاحية الجنوبية لبيروت هن من العاملات، فالجمعية النسائية تشكل مرجعاً لهن في مجالي التعلم والاطلاع على قانون العمل وتعديلاته، إضافة إلى مساعدتهن على تطوير أنفسهن لتحسين مواقعهن في عملية الإنتاج.

أولاً – الانتساب إلى الجمعيات النسائية

لقد كان السؤال الأول يتعلق بالاستعداد للانتساب إلى الجمعيات النسائية؛ وهو سؤال عام لم يميز بين جمعية عاملة في الحقل الاجتماعي، ويتضمن برنامجها النضال من أجل تطوير حقوق المرأة، وبين جمعية تعنى فقط بالإحسان، إن جاز التعبير، وتتحرك فقط في مجال تقديم بعض المساعدات والمشورة للنساء.

جدول رقم ٢٧ – الانتساب إلى جمعية نسائية حسب العمر

العمر الانتساب إلى جمعية نسائية	18-21	22-30	31-39	غير محدد	المجموع
نعم	19	31	51	29	130
كلا	14	31	62	47	154
المجموع	**33**	**62**	**113**	**76**	**284**

يظهر الجدول رقم ٢٧ أنّ أغلبية من بين الفئة العمرية الأولى كنّ متحمسات للانتساب إلى جمعية نسائية (٥٧، ٥٧٪). وفي حين تساوت الأرقام بين اللواتي يردن ذلك واللواتي أجبن بـ "كلا" بالنسبة للفئة العمرية الثانية (٢٢-٣٠)، كان موقف الفئة العمرية الأكبر (٣١-٣٩) متردداً بعض الشيء، إذ لم تنل الجمعيات النسائية موافقة الأغلبية من هذه الفئة (١٣، ٤٥٪). وإذا كنا لم نسأل عن سبب (أو أسباب) الموافقة أو الرفض، إلا أن تقديرنا لنسب الإجابات يعود إلى كون

الشابات لا زلن يعتقدن أن بالإمكان تحقيق تقدم ما، وأنّ الفرصة لا تزال متاحة أمامهن. بينما يخفّ الاعتقاد كلما تقدمت النساء في السن.

إما إذا درسنا نتائج الجدول التالي الذي يحدّد الإجابة بناء على توزيع نساء العينة حسب أوضاعهن الاجتماعية، فنجد أنّ أغلبية ٩٨، ٥٧٪ من ربات المنازل وافقن على الانتساب للجمعيات والعمل ضمنها، بينما لم تتجاوز موافقة النساء العاطلات عن العمل ٩٣، ٤١٪ والعاملات ٨٢، ٣٥٪.

جدول رقم ٢٨- الوضع الاجتماعي مع الانتساب إلى جمعية نسائية

الوضع الاجتماعي الانتساب إلى جمعية نسائية	ربة منزل	عاملة	عاطلة عن العمل	المجموع
نعم	69	48	13	130
كلا	50	86	18	154
المجموع	**119**	**134**	**31**	**284**

وهذا يعود، ربما، إلى كون العاملات، خصوصاً، مضطرات للعمل داخل المنزل وخارجه (أي لوقت طويل يومياً)، مما لا يترك المجال أمامهن واسعاً للقيام بنشاطات اجتماعية ونضالات مطلبية. بينما حماس ربات المنازل يعود لكونهنّ مولجات بمهمة واحدة، الأمر الذي يعطيهن بعض الوقت للنشاط خارج المنزل... علماً أن هذا الاستعداد لا يعني، بالضرورة، الانتقال من الموقف المبدئي إلى الممارسة. وما قلناه

في مجال الموقف المتناقض لهؤلاء النساء بين إيجابيات التعلم وعدم الرغبة (أو الاستعداد) لمتابعة دورات محو الأمية، (وأسباب هذا التناقض)، يدل بوضوح على أن الاستعداد موجود، إنما العوامل العائلية لا تزال تلعب دوراً سلبياً وقامعاً لطموحات النساء.

أخيراً، نرى، في مجال دراسة ردود فعل نساء العينة حسب أوضاعهن العائلية المختلفة، التالي :

جدول رقم ٢٩ – الوضع العائلي مع الانتساب إلى جمعية نسائية

الوضع العائلي / الانتساب إلى جمعية نسائية	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة	المجموع
نعم	36	59	16	19	130
كلا	40	63	33	18	154
المجموع	**76**	**122**	**49**	**37**	**284**

هنالك تقارب بين ثلاث فئات في نسب موافقتهن على الانتساب لجمعية نسائية، هنّ المطلقات والمتزوجات والعازبات، مع أرجحية لدى المطلقات (٣٥، ٥١٪ مقابل ٣٦، ٤٨٪ و ٣٦، ٤٧٪).

أما النسبة الأدنى، فنسجلها لدى الأرامل (٦٥، ٣٢٪)؛ وهذه النسبة الأخيرة معبرة جداً عن المشاكل المتعددة الأوجه بالنسبة للمرأة الأميّة والتي لم يعد لها شريك يساعدها وتساعده على تحمّل مصاعب الحياة.

ثانياً ـ الموقف من دور الجمعيات النسائية ضد الأمية

لقد تحدثنا، في مجال دراستنا للإجابات السابقة، عن وجود تناقض في الموقف بين الاستعداد للانتساب إلى الجمعيات النسائية والممارسة الفعلية لهذا الاستعداد.

هذا التناقض، نلمسه أيضاً بين ما جاء سابقاً وبين الموقف الذي اتخذته نساء العينة من دور هذه الجمعيات النسائية وفعاليتها. فقد قررت ٢٣١ امرأة من أصل ٢٨٤ (أي ما نسبته ٣٣، ٨١٪) أن الدور الذي تضطلع به الجمعيات النسائية هو، عموماً، دور إيجابي، مقابل ٣٣ (٦، ١١٪) أجبن بعدم فعالية هذا الدور و ١١ (٨٧، ٣٪) رأين فيه دوراً سلبياً فيما ٩ لم يحدّدن موقفهن.

أما إذا درسنا الإجابات، انطلاقاً من توزّع العينة على الفئات العمرية، فنجد التالي :

جدول رقم ٣٠ ـ العمر مع الموقف من دور الجمعيات

العمر / دور الجمعيات	18-21	22-30	31-39	غير محدد	المجموع
دور إيجابي	20	51	93	67	231
دور سلبي	2	1	6	2	11
دور غير فعال	9	9	11	4	33
غير محدد	2	1	3	3	9
المجموع	**33**	**62**	**113**	**76**	**284**

وهـذا يعنـي أن الفئـة العمـرية الأولـى هـي الأقـل حماسـاً للجمعيـات :

فقـد رأت ٦، ٦٠٪ مـن هـذه الفئـة أن دور الجمعيـات إيجـابي لإخـراج النـساء من الجهل ولمنـع استمرار تفشّي الأميـة فـي صـفوفهن، بينمـا ٢٠، ٢٧٪ منهـا رأين فيه عدم الفعاليـة. فـي المقابـل، احتلت الفئـة العمريـة الثالثـة المرتبـة الأولـى فـي حماسـها للـدور الإيجـابي للجمعيـات (٣٠، ٨٢٪)، متقدمـة بقليـل علـى الفئـة العمريـة الثانيـة (٢٥، ٨٢٪) ومتناقـضة، بـذلك، مـع رفـضها الالتـزام بالعمـل داخـل إحـدى هـذه الجمعيات.

بكلّ الأحوال، لا بد من الإشارة، في مجال المقارنة بين نتائج السؤال الأول والسؤال الثاني، أن الفئة الأكثر توازناً في إجاباتها هي الفئة الأولى (١٨-٢١ عاماً)، كون ١٩ من أفرادها وافقن على الانتساب إلى الجمعيات النسائية و ٢٠ منهن تحدثن عن فعاليتها... في حين أن الفئتين العمريتين الأخريين تحمستا لدور الجمعيات، خاصة في مجال الدفاع عن حق النساء في التعلم، وتراجعتا عن إظهار الاستعداد للانتساب إليها.

أما إذا انطلقنا من الوضع العائلي، فنجد أن النسب تتقارب بين فئات العينة، إذ أنها تتراوح بين ٨٨، ٨١٪ (المطلقات) و ٨٨، ٨٦٪ (المتزوجات). إذاً، هنالك اعتراف بأن للجمعيات النسائية دوراً إيجابياً.

وهذا الاعتراف ناجم، ربما، عن دورات محو الأمية التي تنظمها جمعيات عدة في منطقة الضاحية الجنوبية لبيروت، وكذلك عن

التحركات التي تمت خلال السنوات الخمس الماضية، خاصة في ما يتعلق بقانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي، لجهة المساواة في التأمينات الاجتماعية بين العاملة والعامل.

جدول رقم ٣١ – الموقف من الجمعيات حسب الوضع العائلي

الوضع العائلي دور الجمعيات	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة	المجموع
دور إيجابي	63	106	41	30	231
دور سلبي	2	1	5	3	11
دور غير فعال	8	12	1	3	33
غير محدد	3	3	2	1	9
المجموع	**76**	**122**	**49**	**37**	**284**

وتجدر الإشارة، في هذا الجدول الأخير، إلى مسالة وهي أن الفئة الثالثة في الجدول (الأرامل) قد أعطت نسبة : ٢٨، ١٠٪ في التصويت الثاني للدور السلبي الذي لعبته أو تلعبه الجمعيات النسائية في مجال الدفاع عن حقوق المرأة، وحقها في التعليم بشكل خاص.

أخيراً، يبرز الجدول التالي (والأخير) أن ربات المنازل يرين، باغلبية ساحقة (٣٩، ٨٧٪) أن دور الجمعيات كان (ولازال، ربما) إيجابياً في مجال حق التعلم للمرأة، والحقوق الأخرى، بينما تلفت النظر نسبة عدم رضى العاطلات عن العمل، إذ أنهن الفئة الوحيدة التي لم تعط للجمعيات النسائية أغلبية أصواتها : فقط ١٥ من أصل ٣١ (أي ما نسبته ٣٨، ٤٨٪) قلن بإيجابية الدور؛ وهنالك ٩ نساء من هذه الفئة (٠٣، ٢٩٪) وجدن أن الدور غير فعال و ٦ (٣٥، ١٩٪) كان تقييمهن له سلبياً.

الجدول رقم ٣٢ – الموقف من الجمعيات حسب الوضع الاجتماعي

الوضع الاجتماعي دور الجمعيات	ربة منزل	عاملة	عاطلة عن العمل	المجموع
دور إيجابي	104	112	15	231
دور سلبي	2	3	6	11
دور غير فعال	9	15	9	33
غير محدد	4	4	1	9
المجموع	**119**	**134**	**31**	**284**

الفصل الرابع

الاستنتاجات والاقتراحات

لقد شكلت هذه الدراسة الميدانية، رغم صغر العينة التي اعتمدت عليها، منطلقاً يساعد، من جهة، في تقديم معطيات جديدة حول الأميات وأوضاعهن العائلية والاجتماعية، ويعطي، من جهة ثانية، لوحة واضحة عن الأسباب التي أدت إلى استمرار تفشي هذه الظاهرة في بلادنا، والمسؤوليات المشتركة بين الدولة والأهل في هذا المجال.

ما هي الخلاصات التي يمكننا التوصل إليها بعد التفاصيل التي تقدمنا بها ؟ وما هي الاقتراحات العملية التي يمكن أن نتقدم بها في مجال مسؤولية الدولة عن مواطنيها وكذلك في مجال دور مؤسسات المجتمع الأهلي (جمعيات نساء أو نقابات) الهادف إلى التوعية، خصوصاً، والمساعدة على التخفيف التدريجي من آفة الأمية لدى نساء لبنان، وشاباته على وجه التحديد ؟

أولاً ـ الاستنتاجات العامة

لقد حددنا، في بداية الدراسة، خمسة أهداف تفصيلية نتوخاها من ورائها، منها ما هو متعلق بكشف الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للأمية، ومنها ما هو متعلق بوصف التأثيرات الناجمة عن هذه الأمية في مجالات الحياة كافة...

وإذا كنا قد حققنا هذه الأهداف المحددة، فقد استطعنا، كذلك، من خلال تحديدها، استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الخاصة (بالعينة)؛ إلا أنها استنتاجات قابلة للتعميم، نظراً لأوجه التشابه الموجودة بين المناطق الريفية اللبنانية، من الجنوب إلى عكار، مروراً بالبقاع؛ ولأن هذه المناطق الريفية النائية التي كانت ولا زالت مصدر الهجرات إلى ضواحي المدن الكبرى، وبيروت على وجه الخصوص، تعيش أوضاعاً اجتماعية متشابهة وتخضع، بصورة أو باخرى، إلى نفس التقاليد وتتحكم بها الأعراف نفسها. ويمكن الاستطراد، هنا، ودون تحفظات تذكر، أن واقع المرأة في تلك المجتمعات الضيقة، التي تشكل الخزان الرئيسي للهجرات إلى ضواحي بيروت والمدن الأخرى، هو واقع الشريك الضعيف الذي يتحمل الأعباء والصعوبات والذي تقع على كاهله وطأة الأزمات الاقتصادية المتتالية والتعقيدات الناجمة عنها.

وسنبدأ، في هذا المجال، بطرح الاستنتاجات العامة التي جمعناها في تسعة محاور هي الآتية :

١- هنالك تشابه بين الأوضاع والظروف التي عاشتها وتعيشها مجمل نساء العينة. بل يمكن القول أن هذه الأوضاع والظروف التي لمسناها في بعض أحياء الضاحية الجنوبية لبيروت تشبه، إلى حد بعيد، تلك التي يمكن لنا أن نلمسها، في حال أننا عمدنا إلى دراسة واقع الضاحية الشرقية للعاصمة، مثلاً.

فالشابات والنساء الأميات اللواتي شملتهن العينة، ينتمين، بأغلبيتهن، إلى عائلات ريفية فقيرة، هجّرتها الأحوال المعيشية الصعبة من الريف إلى ضواحي العاصمة طلباً للرزق والعمل المتوفر، فقط، في بيروت دون سواها تقريباً.

وبما أن أوضاع كل هذه العائلات هي أوضاع صعبة، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فقد أثرت، دون أدنى شك، بشكل ضاغط على العناصر الأضعف، أي النساء اللواتي اضطررن إلى ترك المدرسة في سن مبكرة، أو حتى إلى عدم ارتيادها، للانصراف إلى المساعدة في تخفيف حدة المشكلات العائلية الناجمة عن الفقر والتهجير الاقتصادي والحرب... الخ. ومن بين أشكال المساعدة هذه : العمل المأجور أو، حتى، الزواج المبكر. علماً أن أغلبية هؤلاء النسوة لم يستطعن، في معظم الأحيان، لا تحسين ظروفهن ولا كذلك ظروف عائلاتهن.

٢- لقد تراوحت أسباب الأمية في صفوف نساء العينة (وهي أسباب يمكن تطبيقها، كما أسلفنا، على الأغلبية الساحقة للنساء الأميات، إن في ضواحي بيروت أم في الأرياف) بين أسباب اجتماعية محددة، منها ما هو عائلي ومنها ما هو صحي... إنما التركيز في الإجابات كان على الأوضاع المعيشية، وما ينجم عنها من ضرورة إسهام الفتيات في تأمين لقمة العيش، وكذلك في مساعدة الأمهات على الأعمال المنزلية، أو الحلول محلهن حتى يتسنى لهؤلاء الأمهات القيام بعمل مأجور.

إن هذه الأسباب مترابطة مع بعضها البعض، من جهة. وهي، من جهة ثانية، تعيدنا إلى مراحل سابقة في تاريخ بلادنا، إلى مراحل الأزمات الكبرى، إن بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، أم في أواخر الخمسينات والستينات... وصولاً إلى مرحلة الحرب الأهلية الأخيرة. فقد ارتبطت هذه الأزمات بهجرات داخلية وخارجية كثيفة فككت المجتمعات الريفية وشرذمت أهلها ورمتهم في المجهول بدون تأمين فرص وأدوات تساعدهم على تخطي أوضاعهم الصعبة، مادياً وتعليمياً واجتماعياً.

وهكذا، يمكن للمرء أن يلاحظ أن ارتفاع معدلات الأمية، خاصة بين الفتيات، يرافق مراحل الأزمات، فيما يأتي تراجع هذه المعدلات بعد نهاية الأزمات بفترة غير وجيزة. ومن يراجع بعض التقارير الاقتصادية – الاجتماعية الصادرة في هذا المجال، في أواخر الخمسينات والستينات، واليوم، يصل إلى نفس الاستنتاج.

٣- وإذا كان الأهل، المرهقون بالمشاكل والضائعون في متاهات التفتيش عن لقمة العيش، غير قادرين على الربط الصحيح بين عملية التعلم والترقي الاجتماعي، من حيث عدم إدراكهم أن الشهادات تعطي فرصاً أوفر للعمل وتؤمن مجالات أوسع لطالبيه، فإن الدولة اللبنانية والسلطات المتعاقبة لم تهتم، هي الأخرى، بتأمين مقومات الواجبات الملقاة على عاتقها تجاه مواطنيها، ومواطناتها خصوصاً.

ذلك أن مسألة تأمين تكافؤ الفرص أمام المواطنين تأتي، ربما، في آخر سلم أولويات السلطات السياسية المتعاقبة. فهذه السلطات لم تفتح مدرسة جديدة إلا تحت ضغط الشارع. ولم تسع إلى تطوير التعليم

الرسمي إلا نتيجة تحرك. ولم تنشيء مدارس للفتيات، إلا لكون الحركة النسائية، وفي طليعتها لجنة حقوق المرأة اللبنانية، قد تظاهرت في سبيل ذلك، ففرضت المطلب فرضاً...

لذلك، لا نجد لدى الدولة اللبنانية أدنى اهتمام بمعرفة ما تؤول إليه، سنوياً، أحوال عشرات آلاف البنات (عدا عن الصبيان) اللواتي هن في سن الدراسة. ولو أن القيمين على أمور التعليم تتبعوا شؤون وشجون الانتساب إلى المدارس، وراقبوا المتخلفين، لاستطعنا حصر آفة الأمية بين الفتيات، حتى لا نقول إلغاءها... فنكون، بذلك، قد حققنا ما يكفله دستور البلاد لكل مواطن، أي حق التعلم وإالزامية العملية التعليمية حتى سن الثانية عشرة.

وتقول إحصاءات العام ٢٠٠٣ للأمم المتحدة[٤]، أن نسبة الأمية بين النساء البالغات في لبنان ترتفع إلى حدود ٢٠٪، وأن بلدنا يأتي في الدرجة الرابعة من حيث معدل الأمية للبالغين في الدول العربية، خلف الأردن والبحرين وقطر، وبالتساوي مع الكويت والإمارات.

٤- إذاً، يمكننا القول أن الدولة اللبنانية قد تغاضت عن أحد أهم واجباتها وهو : تأمين حق العلم للجميع، وعلى قدم المساواة، ودون أي تمييز بين فتاة وفتى، أو بين فقير وغني...

ويظهر هذا التعاطي، ليس فقط في عدم تناول هذه المشكلة وطرق معالجتها إن في "البيانات الوزارية" للحكومات المختلفة أو في "خطابات القسم" الرئاسية، بل وخاصة، في تلزيمها – بشكل مشوه –

---

(٤) - التقرير السنوي ٢٠٠٣ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، صفحة ٣٥ راجع الملحق رقم ٣.

إلى أحد فروع وزارة الشؤون الاجتماعية التي كما أشرنا في الفصل المتعلق بدور الدولة ومسؤوليتها (الفصل الثاني)، لا علاقة لها أساساً بهذه المسألة. بكل الأحوال، يقتصر دور وزارة الشؤون الاجتماعية (مشكورة)، كما نعلم، على تقديم بعض المساعدة اللوجستية وبعض كتب محو الأمية للجمعيات الأهلية التي تحل حتى الآن، في هذا المجال الحيوي، محل الدولة، فتؤمن ما تستطيع تأمينه لبعض النساء المعدودات، كون هذه الجمعيات غير قادرة، لا من حيث تكوينها ولا من حيث الإمكانيات المتوفرة لها، ولا من حيث انتشارها، أخيراً، في المناطق اللبنانية، أن تؤمن الفرص الضرورية لقسم كبير من الأميات، بحيث يتعلمن القراءة والكتابة، أولاً، كمقدمة للانتساب، فيما بعد، إلى مدارس متخصصة في تعليم الكبار تؤمن لهن الحد الأدنى ن المهارات المهنية والتقنية الضرورية لتحسين أوضاعهن ضمن سوق العمل.

يضاف إلى ذلك، وهذا هو الأهم، أن الإشراف على التعليم وكذلك تنفيذ عملية التعلم، إن بالنسبة للصغار أم للكبار، هما من أول واجبات الدول، وليس الأفراد أو ما يسمى بالجماعات العاملة في الحقل التطوعي. لأن هؤلاء الأفراد وتلك الجماعات غير قادرين على إلزام الأهل إرسال أولادهم الذين بلغوا الرابعة من عمرهم إلى مؤسسات التعليم، أو تسهيل انتساب الكبار منهم، والشابات بشكل خاص، إلى مدارس محو الأمية.

٥- دلت الإجابات التي أعطتها الأغلبية الساحقة من نساء العينة على أنهن يرين إيجابيات كبيرة وكثيرة في دورات محو الأمية، وإن كن قد رفضن متابعة هذه الدورات، لأسباب خاصة متعلقة بممانعة الزوج، أو الأب، أو العائلة بشكل عام.

وتظهر هذه الرؤية وهذا الاهتمام أن هؤلاء النساء يرغبن التعلم، وإن اختلفت أسباب هذه الرغبة، في حال زالت العقبات العائلية أو غيرها من أمامهن. هذا، في حين لا يجدن سوى بضعة جمعيات نسائية أو عامة تهتم بشؤونهن وتسعى إلى متابعة أوضاعهن، إنما بشكل بسيط وأولي. إذ جل ما تقدر عليه هذه الجمعيات هو تنظيم دورات وليس إنشاء مدارس فعلية من أي نوع كانت.

٦- لقد أثر تفشي الأمية بين النساء اللبنانيات، ليس فقط على الأوضاع العامة للمرأة، بل كذلك على الوضع الاجتماعي العام في البلاد... دون أن ننسى الانعكاسات السلبية التي تشكلها الأمية على الصعيدين الاقتصادي والثقافي كذلك.

وإذا ما وافقنا على النسبة المعترف بها- حسب الدراسات الصادرة في الآونة الأخيرة- للنساء الأميات، وهي حوالي ٢٤٪، لوجدنا أن ما يقارب نصف مليون امرأة وفتاة، أميات أو شبه أميات، مهمشات. وهذا الرقم غير بسيط، بل إنه يعبر عن مشكلة قائمة يجري تجاهلها، فإذا بها تتحول، تدريجياً، باتجاه التفاقم والاستعصاء... وواهم من يظن أن بإمكانه الاستمرار في إخفاء هذه المشكلة وراء "سواتر" من الجامعات التي تفرخ، كما الفطر، في كل المناطق، أو وراء التغني

بالإنجازات التي تحققت في مجال الموقع التعليمي المتقدم للمرأة اللبنانية. ذلك أن هذه الإنجازات لا تلغي المشكلة بل تجعلها أكثر عمقاً، كونها تزيد من الإحساس بالغبن ومن المشكلات الناجمة عن انتفاء الرعاية الاجتماعية والمساواة بين مواطن ومواطنة وبين مواطنة وأخرى.

٧- إن نتائج الدراسة الميدانية تؤشر، كذلك، إلى مسألة هامة، ألا وهي أن السلطات اللبنانية، إن لعدم مراقبتها التزام الأهل تسجيل أولادهم، وبناتهم بشكل خاص، في المدارس، أم لعدم تأمين العلم لهؤلاء الأولاد وتحويلهم إلى أميين وأميات، قد أخلّت بمواد أساسية في الدستور اللبناني، بدءاً بمقدمة الدستور التي تشير إلى حق التعليم، مروراً بالمادة السابعة التي تؤكد على المساواة بين المواطنين ووصولاً إلى تعديلات العام ١٩٩٨، التي أتت نتيجة ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني اللبناني حول إلزامية التعليم... وهذا الإخلال بما جاء في الدستور يضع الحكومات المتعاقبة أمام مسؤولية تقديم الحساب، وحتى التعويض عن الأذى الذي لحق بأجيال وأجيال من النساء، جراء منعهن من التعلّم وإقصائهن عن مؤسسات التعليم.

٨- والخرق الواضح لم يطل فقط مواد الدستور، بل تعداها إلى "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الذي يتغنى المسؤولون اللبنانيون أن ممثلي وطننا في الأمم المتحدة قد أسهموا بفعالية في صياغته وإبرازه إلى العلن. ويمكن تحديد الخرق في عدة مواد : في المادة الأولى التي تؤكد على المساواة في الحقوق، وفي المادة السابعة التي تشدد على الحماية التي يجب أن يقدمها القانون ضد أي تمييز بين إنسان وآخر، بين رجل

وامرأة، وخاصة في المادة الثامنة التي تجيز لمواطني أي بلد من البلدان أن يلجأوا إلى السلطات القضائية الوطنية المختصة ضد كل خرق للحقوق الأساسية التي يعطيهم إياها دستور بلادهم أو قوانينها.

٩- والخرق يطال، أيضاً وأيضاً، "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" التي أبرمتها الحكومة اللبنانية في العام ١٩٩٦. وأوجه التناقض عديدة، لأن الحكومة لم تعترض على المادة ١٠ (الجزء الثالث)، التي تنص في الفقرتين (هـ) و (و) على وضع برامج التعليم المتواصل بهدف تضييق " أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة " وخاصة على " خفض معدلات ترك المدرسة، قبل الأوان بين الطالبات وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللآتي تركن المدرسة قبل الأوان"... إلا أنها لم تقم بواجبها في سبيل تأمين ما وقعت عليه وأبرمته[٥].

ثانياً ـ الاقتراحات والتوصيات

لا يمكن الفصل بين الاقتراحات والتوصيات، بالنسبة لنا، كونها، كلها، تتعاطى بالمسائل العملية الضرورية التي تشكل الدولة اللبنانية، بسلطتها التنفيذية وأجهزتها الرقابية المختلفة، الأساس فيها... إلى جانب الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الأهلية الفاعلة والمنتشرة في كل مناطق لبنان.

ويمكن تلخيص الاقتراحات والتوصيات بالآتي :

---

[٥] ـ يتضمن الملحق رقم (٤) بعض نصوص الاتفاقية التي تم خرقها.

١- يتم إصدار قانون معجل، مكون من بندين أساسيين :

- الأول، تكليف وزارة التربية الوطنية إعداد خطة خمسية لمحو الأمية بين الكبار في لبنان، وبالتحديد بين النساء، عبر إجراء مسح شامل وسريع للأميات والأميين، وتواجدهم، وذلك في مهلة لا تتجاوز العام الواحد (٢٠٠٦)، على أن تطبق الخطة المرسومة، على أساس هذا المسح الشامل، في الفترة الزمنية الممتدة ما بين ٢٠٠٦ و ٢٠١١.

- الثاني، تكليف وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية، بكافة المراحل التنفيذية للخطة الموضوعة باتجاه القضاء على الأمية.

٢- من أجل التنفيذ السريع للقسم المتعلق بالمسح الشامل في البند الأول، يتم وضع خطة للتعاون والتنسيق بين وزارة التربية والمؤسسات الأهلية، والنسائية منها على وجه التحديد... إضافة إلى وضع برنامج ليوم تطوعي طويل يشارك فيه، إلى جانب المنتسبات والمنتسبين إلى الجمعيات النسائية، كل طالبات الجامعة اللبنانية وطلابها (وطلاب الجامعات الخاصة، كذلك) من أجل ملء الاستمارات الضرورية لإحصاء الأميات والأميين وأماكن تواجدهم، بحيث توضع الخريطة التنفيذية للخطة بشكل دقيق وشامل.

٣- تسهم المجالس البلدية والمجالس الاختيارية في المدن والقرى في الإشراف على هذا المسح، خاصة وأن أعضاء البلديات والمخاتير هم أفضل العارفين بواقع الحال. وتوضع مراكز البلدية بتصرف لجان

المسح، وذلك لسببين جوهريين : الأول، ويتعلق بالسرعة والفعالية المطلوبتين. والثاني، ويتعلق بعدم إهدار أموال الخزينة.

٤- بعد وضع الخريطة الشاملة والخطة التنفيذية المبنية عليها، تنظم مدارس محو الأمية وتنطلق ورشة إعادة بناء المواطنات والمواطنين المهمشين... ضمن شرط أساسي، وهو: إلزامية الانتساب إلى تلك المدارس من قبل الأميات والأميين؛ وهو أمر يحق للدولة، فقط، أن تقرره وأن تولي أجهزتها المختلفة شأن مراقبة تنفيذه.

٥- بالتزامن مع دورات محو الأمية، تنشأ مدارس مهنية خاصة ببعض المهن، وذلك من أجل مساعدة العاملات اللواتي انتسبن إلى الدورات المذكورة أعلاه على الحصول على مهارات جديدة في مجالات عملهن، بهدف تطوير أوضاعهن المهنية ومساعدتهن على تحسين ظروفهن المعيشية، بما ينعكس إيجاباً على أوضاعهن الخاصة (التحرر الاقتصادي والكفاية) وعلى أوضاع عائلاتهن.

٦- يعدّل البند الأول من الفقرة "هـ" من النقطة الثالثة من "المبادئ العامة والإصلاحات" في وثيقة الوفاق الوطني، بحيث يتأمن التعليم الإلزامي حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي التي تنتهي بالشهادة المتوسطة (البروفيه)، مع التأكيد على منع الأهل من إخراج الفتيات من المدرسة تحت أية حجة وتغريم المخالفين منهم.

٧- إيجاد المراسيم التطبيقية للقانون الذي يحظر عمل الأحداث، ومراقبة تنفيذها.

٨- منع زواج الفتيات قبل بلوغهن سن الثامنة عشر، وتعديل كل ما يتعلق بهذه المسألة في القوانين المرعية الإجراء، بحيث لا يعود الزواج المبكر سبباً لعودة الأمية وتفشيها في صفوف النساء.

٩- إن الدولة المسؤولة هي تلك التي تلغي التمييز ضد رعاياها وتسعى، دوماً، إلى المساواة فيما بينهم. وهذا يعني أن تحترم السلطات الدستور وتواقيعها على المعاهدات الدولية، فتسرع في دراسة اقتراحات القوانين المقدمة لها من قبل الهيئات النسائية في مجال إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة اللبنانية تمهيداً لإقرارها.

١٠- انطلاقاً من كون وزارة التربية هي المسؤولة عن تنفيذ "خطة النهوض التربوي"، التي تنص في أبعادها الاجتماعية على إلزامية التعليم وحق التعلّم للبنانيين من "مختلف الأعمار"، نرى أن تترجم هذه الإلزامية وهذا الحق في نصوص التدريس ومواضيعه، مع التأكيد بشكل أوسع وأكثر عمقاً (مما تضمنته البرامج الجديدة) على حقوق الإنسان والمواطن، وعلى حقوق المرأة بشكل خاص.

١١- هذا، بالنسبة للدولة وأجهزتها. أما بالنسبة للمؤسسات الأهلية، فنرى أن فاعليتها لا تقتصر، في حال طبقت اقتراحاتنا بالنسبة للحملة الشاملة للقضاء على الأمية، على الإسهام في إجراء المسح وفي تقديم العون والكادرات المتخصصة بمحو الأمية. فدورها أوسع من ذلك؛ إذ أن السلطات لم تنفذ يوماً اقتراحاً أو تسعى إلى تحسين أوضاع المواطنين إذا لم يتحرك هؤلاء، عبر أطر نقابية، أو شعبية، أو سياسية (وهي الأفعل) من أجل إجراء التغييرات المطلوبة للوصول إلى هذا

التحسين. وهذا يعني أن تتضمن برامج الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، وغيرها، بنوداً نضالية خاصة لتحسين شروط التعلّم للجميع وكذلك لتطوير نوعية التعليم الرسمي.

١٢- وباعتقادنا، كذلك، أن الحركة النسائية، وهي جزء مكون من الحركة الشعبية العامة، مطالبة اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أن توحد جهودها، من خلال الجمعيات والمؤسسات المكونة لها، وتضع برنامجاً موحداً وخططاً مشتركة من أجل الوصول إلى المساواة الحقيقية بين المرأة والرجل، بدءاً بالمساواة في التعلم (وهي الأهم بنظرنا كونها تفتح الآفاق كلها أمام نساء لبنان، مروراً بالمساواة في العائلة والعمل، ووصولاً إلى المساواة السياسية، أي الإسهام الفعلي لنساء لبنان في صنع القرار السياسي.

خاتمة

إذا كانت الإجابات على الأسئلة المطروحة من قبلنا قد سلطت الضوء على عمق المشكلة التي تعيشها النساء في لبنان، نتيجة التمييز المفروض عليها، والمتناقض مع دستور البلاد والقوانين الدولية، فإن دراسة الواقع السياسي – الاجتماعي قد ركزت على كون هذه المشكلة العميقة ناجمة عن تخلي الدولة، بسلطاتها المختلفة، عن دورها في إيجاد الحلول ومتابعة تنفيذها ومعاقبة المهملين لذلك.

لذا، حاولنا في باب " الاقتراحات" أن نطرح حلولاً تجمع بين دور أساسي للدولة ودور آخر للمؤسسات الأهلية يرتكز على المساعدة والمتابعة... وخاصة على التحرك المطلبي الذي بدونه لا يمكن أن نصل إلى أي تقدم.

إن هذه الدراسة، ونتائجها، مطروحة أمام الرأي العام ككل. أمام المثقفين اللبنانيين، أولاً، لكي يقولوا كلمتهم في هذا التهميش المتعمد لقسم لا يستهان به من بنات بلدهم وفي هذا الانحدار التربوي والثقافي الذي تعيشه البلاد.

كما أنها مطروحة، ثانياً، أمام أصحاب وصاحبات القرار. أمام وزارة الشؤون الاجتماعية (التي ترأسها، اليوم، امرأة)، وأمام لجنة

التربية النيابية (التي ترأسها امرأة، منذ العام ١٩٩٢). مطروحة أمامهم وأمامهن كي يبادروا إلى دعوتنا للنقاش في ما وصلنا إليه وفي ما نطرح من حلول هم مسؤولون عن إقرارها، وصرف الميزانيات اللازمة لها، والإشراف على تنفيذ الخطط الموضوعة للوصول إليها.

وهي مطروحة، أخيراً، أمام المؤسسات الأهلية، النقابية والنسائية والتربوية، باتجاه التعاضد من أجل فرض الخطة الخمسية لمحو الأمية بين الكبار في لبنان التي اقترحناها وهي خطة تختلف بروحيتها وجوهرها وآفاقها عن تلك المطروحة، اليوم، من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية... علماً أننا مستعدات للبحث في أي اقتراح أو موقف للخلاص من هذه الآفة التي تطالنا كمواطنات، بل تطال صميم الموقع الإنساني فينا. كما أننا مستعدات للإسهام في ما يمكن أن يؤدي إلى تحويل لبنان، فعلاً لا قولاً، إلى "بلد الإشعاع والنور"، فلا تبقى فيه نقاط سوداء مظلمة، ولا ظلال تشوه إنسانية الإنسان.

نطمح، من خلال إثارتنا لموضوع الأمية بين النساء، ليس فقط إلى طرح علامات الاستفهام (وهي لا تحصى) حول الطبقة السياسية التي تعاقب أبناؤها على حكمنا منذ الاستقلال، بل إلى تغيير الواقع المعاش وصولاً إلى مستقبل تسوده المساواة ويتمتع فيه أبناء بلادنا وبناته، دون تفرقة أو تمييز، بخيرات الوطن.

وواهم من يرغب، من خلال الإبقاء على الأمية والتمييز، وسيادة الجهل والتخلف بالتالي، تأبيد استغلاله لشعب لبنان...

الملاحق

ملحق رقم (١)

جاء في الفقرة "هـ" من النقطة الثالثة من "المبادئ العامة والإصلاحات" في وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، وتحت عنوان "التربية والتعليم" (ص. ١٤ و ١٥) ما يلي :

١- توفير **العلم للجميع** وجعله **إلزامياً في المرحلة الابتدائية** على الأقل.

٢- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

٤- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

(أقرت هذه الوثيقة بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢، في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، من قبل اللقاء النيابي اللبناني. ثم عاد مجلس النواب اللبناني فصدقها في جلسته المنعقدة في القليعات، شمالي لبنان، بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥).

ملحق رقم (٢)

ننشر فيما يلي بعض ما جاء في "خطة النهوض التربوي" التي أعدها المركز التربوي للبحوث والإنماء والتي صدرت في ٨ أيار ١٩٩٤. يومها كان أكثر من ٢١٪ من أفراد العينة النسائية في الضاحية الجنوبية دون العاشرة من العمر، وحوالي ١٢٪ منهن دون السابعة من العمر... في حين تتحدث الوثيقة عن أوضاع من هم بين ٣ و ١٥ سنة. وتجدر الإشارة إلى أن كلفة الدراسات المعدة للمرحلتين الأولى والثانية فقط بلغت ٣٤ مليون و ٣٠٠ ٩١٥ دولاراً أميركياً.

*** في الصفحة ٨ من الوثيقة**

٣- الأبعاد الاجتماعية :

أ- سيادة القانون على المواطنين جميعاً هي الوسيلة لتحقيق العدالة والمساواة بينهم.

ب- احترام الحريات الفردية والجماعية[٥] التي كفلها الدستور اللبناني ونصت عليها شرعة حقوق الإنسان، ضرورة حيوية لبقاء لبنان.

ج- المشاركة في العمل الاجتماعي والسياسي، ضمن إطار النظام اللبناني الديمقراطي البرلماني حق للمواطن وواجب عليه تجاه مجتمعه ووطنه.

د- التربية من أولويات الأعمال الوطنية، فهي ضرورة اجتماعية، وهي عمل جماعي شامل، متنوع ومتطور تخطط له الدولة وتتحمل مسؤوليته

---

[٥] وثيقة الوفاق الوطني باب الإصلاحات الأخرى :"الفقرة هـ"

في إطار التخطيط العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعتمد فيه **إلزامية التعليم تدريجياً حتى بلوغ التلميذ سن الخامسة عشرة.**

هـ- التعليم حق لكل مواطن، والدولة كفيلة بهذا الحق بحيث لا يقتصر على تلامذة المدارس وطلاب الجامعات فقط، بل **يشمل أيضاً مختلف الأعمار والشرائح الاجتماعية والمهنية.**

و- التطوير المستمر للمناهج التعليمية بما يتناسب مع قدرات المواطن الذاتية ومواهبه من جهة واحتياجات المجتمع وسوق العمل من جهة ثانية. على أن تعطى التربية الصحية والبيئية والسكانية الموقع المناسب في المناهج.

ز- مشاركة المواطنين كافة في العملية التربوية، من خلال المؤسسات التربوية والإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، واجب وطني لتحقيق المصلحة العامة وصيانتها.

<u>* في الصفحة ٩ من الوثيقة</u>

٤- الأهداف التربوية العامة :

تنطلق الأهداف التربوية العامة في لبنان من الأبعاد التي سبق ذكرها.

وتتركز هذه الأهداف على تكوين المواطن :

أ- المعتز بوطنه لبنان وبالانتماء إليه والولاء له.

ب- المعتز بهويته وانتمائه العربيين والملتزم بهما.

ج- المتمثل تراثه الروحي النابع من الرسالات السماوية والمتمسك بالقيم والأخلاق الإنسانية.

د- الواعي تراثه الوطني لتطوير حاضره واستدراك مستقبله.

هـ- المستوعب تاريخه الوطني اللبناني الجامع، بعيداً عن الفئوية الضيقة وصولاً غلى مجتمع موحد ومنفتح أنسانياً.

و- المدرك أهمية العيش المشترك بين المواطنين كافة إذ "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"[٦]، فتبقى التجربة اللبنانية النموذج الرائد في المنطقة وفي العالم.

ز- المحترم للحريات الشخصية والعامة والمشجع للمبادرات الفردية والجماعية المنتجة، والمحافظ على حقوق الآخرين وممتلكاتهم.

ح- الملتزم اللغة العربية، اللغة الأم والقادر على استخدامها باتقان وفعالية.

ط- المتقن لغة أجنبية واحدة على الأقل تفعيلاً للانفتاح على الثقافات العالمية وإغنائها والاغتناء بها.

ي- المتفاعل مع أبناء الوطن والمتعاون معهم بقصد الوصول إلى مجتمع ديمقراطي يعزز روح المنافسة الإيجابية ويصل إلى العدالة والرفاهية ومواكبة التقدم في العلوم والمعارف.

ك- العامل على توطيد روح السلام في الذات وفي العلاقات بين الأفراد، وفي العلاقات الاجتماعية الوطنية.

ل- الممارس القواعد الصحية المؤدية إلى النمو السوي جسدياً ونفسياً وخلقياً.

---

[٦] مقدمة الدستور اللبناني – الفقرة (ي).

م- العامل على تنمية رصيده الثقافي والتكنولوجي وصقل طاقاته الإبداعية وتعزيز مداركه الجمالية.

ن- القادر، من خلال العملية التربوية، والإرشاد والتوجيه، على الاختيار الحر لمهنة المستقبل والارتقاء بها عن طريق التعلم الذاتي وغيره من الوسائل.

س- المدرك أهمية الاستعانة بالتكنولوجيا وتطويرها والتفاعل معها فكراً وأداء وسلوكاً وتقييماً، وبشكل واع ومتقن.

ع- المحافظ على موارد لبنان الطبيعية واستثمارها بشكل متوازن في سبيل تنمية المجتمع مادياً ومعنوياً.

ف- المحافظة على البيئة الطبيعية والعامل على وقايتها وتحسينها وصيانتها باستمرار.

ص- المتفهم واقع محيطه الاجتماعي والمتفاعل معه بمختلف مظاهره والعامل على تطوير المهارات والحرف المحلية فيه.

<u>* في الصفحة ٢٣ من الوثيقة</u>

٦- الأبنية المدرسية :

الأطر والأهداف العامة

(١) إنشاء أبنية مدرسية جديدة وترميم المدارس الرسمية المتضررة بما يخدم :

أ- تطبيق إلزامية التعليم تدريجياً حتى نهاية المرحلة المتوسطة.

ب- توسيع انتشار التعليم الرسمي ومجانيته.

ج- إيقاف العمل تدريجياً بنظام الفترات المعمول به حالياً في عدد من مدارس المدن اللبنانية الكبرى.

د- تكييف البناء المدرسي بما يسمح باستقبال التلامذة والطلاب المعوقين الذين لديهم قابلية للتعلم.

الإجراءات العملية

(١)إعادة النظر في مشروع تجميع المدارس ووضع خريطة مدرسية لذلك تمهيداً لوضعه موضع التنفيذ.

- وضع ملف تربوي وفني نموذجي للأبنية المدرسية المقترح إنشاؤها وتضمينه المواصفات الفنية والشروط المؤدية إلى تكييف البناء المدرسي لاستيعاب المعوقين.

- وضع ملف تربوي وفني لإنشاء و/أو تأهيل عدد من المدارس النموذجية "الثانوية الشاملة اللبنانية".

<u>* في الصفحة ٣٦ من الوثيقة</u>

٥- دراسة مشكلات الولد اللبناني واحتياجاته – نتائج الحرب.

- **الأهداف وكيفية التنفيذ :**

- تعالج هذه الدراسة أوضاع الولد اللبناني من عمر ٣ سنوات ولغاية ١٥ سنة لجهة أثر الحرب اللبنانية في بنيته الجسدية وسلوكه الاجتماعي والنفسي والحركي. وهي في هذا الإطار تهدف إلى تشخيص واقع الأولاد بغرض تحديد مشكلاتهم

واحتياجاتهم وصولاً إلى اقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة في إطار برامج عملية.

يشرف المركز التربوي للبحوث والإنماء على تنفيذ هذه الدراسة بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات الخاصة المعنية بشؤون الطفل ويقوم بتنفيذها فريق من خارج المركز ومن ذوي الخبرة والاختصاص في ميادين التربية والاجتماع وعلم النفس يعاونهم فريق من المحققين الميدانيين المدربين تدريباً خاصاً.

ملحق رقم (٣)

الجداول التالية لهذا الملحق موجودة في التقرير السنوي للعام ٢٠٠٣ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا).

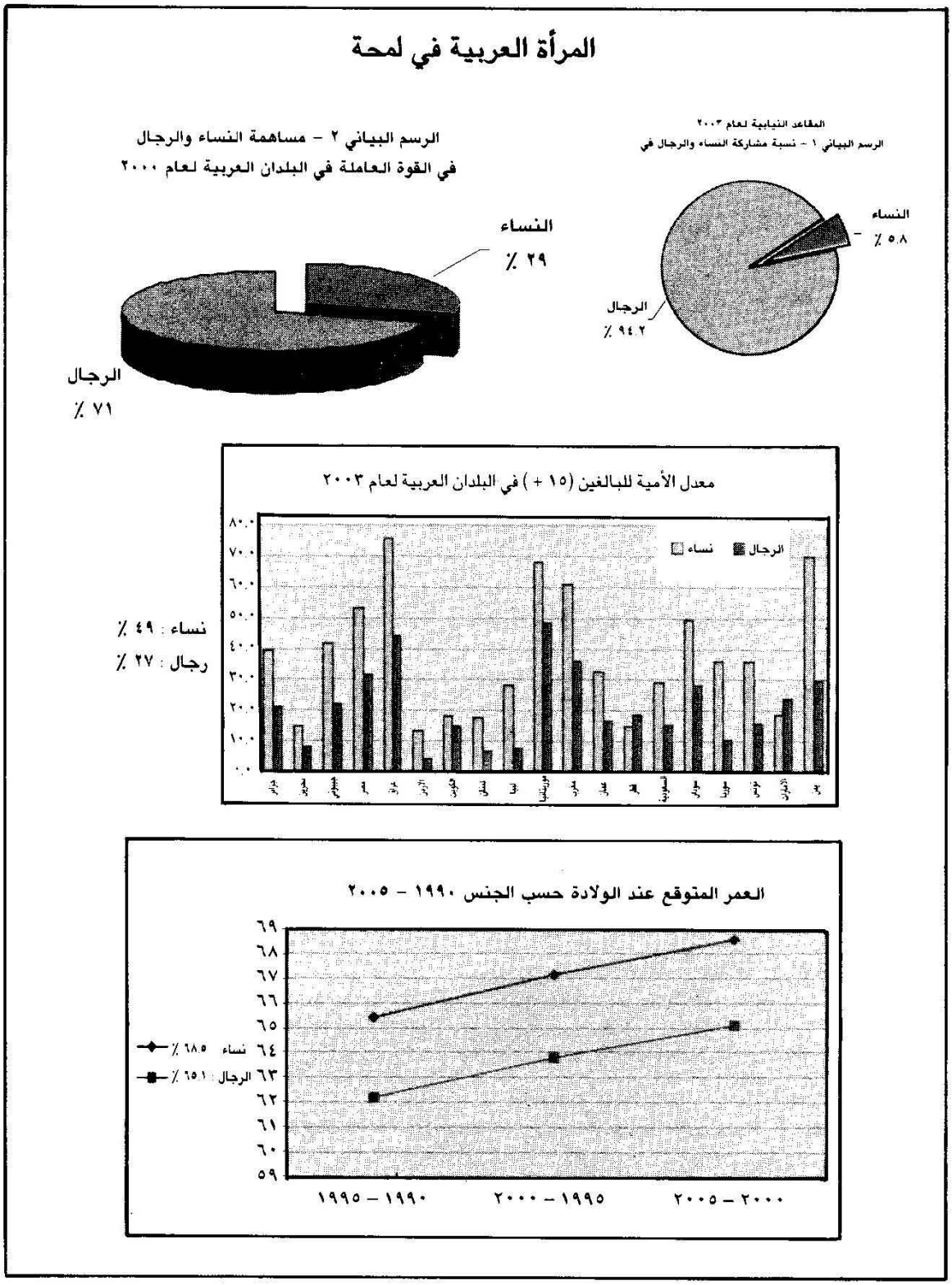

ملحق رقم (٤)

نورد، فيما يلي، بعض نصوص "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)" :

... [إن الأمم المتحدة] واقتناعاً منها بأن التنمية التامة والكاملة لبلد ما، ورفاهية العالم، وقضية السلم، تتطلب جميعها أقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل، في جميع الميادين،

وإذ تضع في اعتبارها إسهام المرأة العظيم في رفاه الأسرة وفي تنمية المجتمع، الذي لم يطبق به حتى الآن على نحو كامل، والأهمية الاجتماعية للأمومة ولدور الوالدين كليهما في الأسرة وفي تنشئة الأطفال ، وإذ تدرك أن دور المرأة في الإنجاب لا ينبغي أن يكون أساساً للتمييز، بل أن تنشئة الأطفال تتطلب بدلاً من ذلك تقاسم المسؤولية بين الرجل والمرأة والمجتمع ككل .

وإذ تدرك أن تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة،

وقد عقدت العزم على تنفيذ المبادىء الواردة في إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، وعلى أن تتخذ، لذلك الغرض، التدابير اللازمة للقضاء على ذلك التمييز بجميع أشكاله ومظاهره،

قد اتفقت على ما يلي :

الجزء الأول

المادة ٢

تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوافق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقا لذلك، تتعهد بالقيام بما يلي :

(أ) تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل المناسبة الأخرى.

(ب) اتخاذ المناسب من التدابير التشريعية وغيرها، بما في ذلك ما يقتضيه الأمر من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة.

(ج) إقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم الوطنية ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى من أي عمل تمييزي.

(د) الامتناع عن الاضطلاع بأي عمل أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام.

(هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة.

(و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع، لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة .

(ز) إلغاء جميع أحكام قوانين العقوبات الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

الجزء الثالث

المادة ١٠

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس تساوي الرجل والمرأة :

(أ) نفس الظروف للتوجيه الوظيفي والمهني، وللوصول إلى الدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية من جميع الفئات، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في المرحلة السابقة للالتحاق بالمدرسة وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني.

(ب) توفر نفس المناهج الدراسية، ونفس الامتحانات وهيئات تدريسية تتمتع بمؤهلات من نفس المستوى ومبان ومعدات مدرسية من نفس النوعية.

(ج) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة على جميع مستويات التعليم وفي جميع أشكاله عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم.

(د) نفس الفرص للاستفادة من المنح التعليمية وغيرها من المنح الدراسية.

(هـ) نفس الفرص للوصول إلى برامج التعليم المتواصل، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفية، ولا سيما التي تهدف إلى أن تضيق، في أقرب وقت ممكن، أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة.

(و) خفض معدلات ترك المدرسة، قبل الأوان بين الطالبات وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل الأوان .

(ز) نفس الفرص للمشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية.

(ح) الوصول إلى معلومات تربوية محددة للمساعدة في ضمان صحة الأسر ورفاهها، بما في ذلك المعلومات والنصح عن تخطيط الأسرة.

الفهرس

الصفحة

مقدمة ٥

شكر ٩

المحتوى والمنهجية ١١

الفصل الأول ١٩

أولاً – في السيرة الذاتية ٢٠

ثانياً – الوضع التعليمي وأسباب ترك المدرسة ٢٥

ثالثاً – سلبيات الأمية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية ٣٠

الفصل الثاني ٣٧

أولاً – متابعة دورات محو الأمية والإيجابيات المتوخاة ٣٨

ثانياً – رفض متابعة دورات محو الأمية ٤٢

ثالثاً – دور الدولة وواجباتها تجاه تعليم الفتيات ٤٥

رابعاً – موقف المرأة الأمية من تعليم بناتها ٤٩

الفصل الثالث ٥٥

أولاً – الانتساب إلى الجمعيات النسائية ٥٧

ثانياً – الموقف من دور الجمعيات النسائية ضد الأمية ٦٠

الفصل الرابع ٦٥

أولا – الاستنتاجات العامة ٦٥

ثانياً – الاقتراحات والتوصيات ٧٣

خاتمة ٧٩

الملاحق ٨١